



PROVISIONAL

A/36/PV.83
10 December 1981

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والثمانين

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الخميس، ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد أورن (السويد)
نائب الرئيس (السويد)
م : السيد مارتينيز (المكسيك)
نائب الرئيس (المكسيك)

— تنظيم العمل

— قضية فلسطين : [٣١] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون

المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza

واحدة من المحضر .

81-62793/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٠تنظيم العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن ننظر البند المدرج على جدول أعمالنا بعد ظهر اليوم ، أود أن أشير بإيجاز إلى القرار الذي اتخذته الجمعية في جلستها العامة التاسعة والسبعين في أول كانون الأول / ديسمبر ، بالمد حتى يوم الخميس الموافق ٣ كانون الأول / ديسمبر كموعده الأقصى لتقديم مشروعات القرارات المتعلقة بالآثار المالية ذات الصلة بالبند ٤٢ من جدول أعمال اللجنة الأولى وعنوانه " الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية " .

ولقد أحاطني رئيس اللجنة الأولى علماً بأنه نظراً للحاجة إلى إجراء مفاوضات مطولة ، فإنه مطلوب من الموعده الأقصى المحدد لها إلى يوم السبت الموافق ٥ كانون الأول / ديسمبر .

واعتقد أن الجمعية توافق على هذا الطلب .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد قررت الجمعية أيضاً أن تمد حتى اليوم الموعده الأقصى المحدد لدراسة البند ٦٠ من جدول أعمال اللجنة السياسية الخاصة وعنوانه " وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى " .

ان رئيس اللجنة السياسية الخاصة يطلب الآن من المهلة لفترة ٢٤ ساعة فقط .

واعتقد أن الجمعية العامة توافق على هذا الطلب .

وقد تقرر ذلك .

مواصلة نظر البند ٣١ من جدول الأعمالقضية فلسطين

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/36/35)
- (ب) مشاريع قرارات (A/36/L.31 إلى A/36/L.33)

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان دراسة قضية فلسطين في جلسة الجمعية العامة باعتبارها بندا منفصلا من جدول الأعمال ، هي أمر مهم ومفيد بل وضروري . ان المناقشات الراهنة وكذلك المداولات حول هذه المسألة في هيئات أخرى من منظماتنا بما في ذلك مجلس الأمن ، تبين بوضوح استمرار المساندة والدعم لقضية شعب فلسطين العادلة من جانب الأغلبية الساحقة لأعضاء المجتمع الدولي ، بل انها تأكيد واضح على أن حل مشكلة فلسطين يعتبر أساسيا لا قرار حل عادل ودائم في الشرق الأوسط .

واليوم وقد بدا واضحا أنه ما لم يسترد أربعة ملايين من الفلسطينيين حقوقهم وعبارة أخرى ما لم يكن هناك ضمان تام للحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف ، فسوف يتفاقم النزاع العربي - الاسرائيلي وتترتب عليه عواقب يصعب التكهن بها . ان كل ذلك يؤكد ضرورة ايجاد حل سريع للمشكلة الفلسطينية الذي يمكن أن يكتسي أهمية كبرى بالنسبة لمصير الشعب الفلسطيني ولا رساء السلام الدائم والصادق في الشرق الأوسط .

ولقد أصبح الفلسطينيون أول ضحايا السياسة العدوانية والتوسعية للدواعر الحاكمة في اسرائيل وللقوى الامبريالية المساندة لها . فقد طرد جزء كبير من الشعب الفلسطيني من اراضي اجداده ولجأ الى مختلف الدول العربية . أما البقية فهي ترزح تحت الاحتلال الاسرائيلي . ومع ذلك ، فلم يعتبر الفلسطينيون أنفسهم شعبا محروما من دولة ، فقد قاموا بالتعاون مع الدول العربية وفضل مساندة القوى الوطنية في العالم العربي بخوض كفاح من أجل تحقيق حقوقهم غير القابلة للتصرف وحقوقهم في تقرير المصير بما في ذلك اقامة دولتهم المستقلة . وقد قال في برقية وجهها الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي للاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس الرئاسة الأعلى للاتحاد السوفياتي السيد ليونيد اليش بريجينيف الى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات والتي وزعت منذ أيام بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ما يلي :

” ان الشعب الفلسطيني يکافح بشجاعة ضد العدوان الاسرائيلي والمحاولات الامبريالية ويتصدى لسياسة المفاوضات المنفصلة والخطط العسكرية الخطيرة للولايات المتحدة واسرائيل ويطالب باستمرار بتسوية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط ” .

ولقد أوضحت الأحداث أن أية محاولة ابتعاد عن الحل الرئيسي للمشكلة الفلسطينية أو الاكتفاء بنصف الحلول أو بحل المشكلة من وراء ظهر الشعب الفلسطيني ، سوف يؤدي الى تفاقم الوضع في الشرق الأوسط والى زيادة حدة النزاع العربي - الاسرائيلي . ولقد تجلّى ذلك في اتفاقيات ومفاوضات كامب ديفيد المتعلقة بما يسمى بالحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية من نهر الأردن وقطاع غزة والتي وصلت الى طريق مسدود ، كما تجلّى أيضا في خطأ الحكم الذاتي التي قيّمها كل من الفلسطينيين والأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في منظمتنا على أنها محاولة لتجنب حل عادل للقضية الفلسطينية ولعرقلة تحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

وهناك محاولات مشابهة من جانب السلطات الاسرائيلية تهدف الى احوال الادارة المدنية محل الاحتلال العسكري في الأراضي الفلسطينية . ولقد قام الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بمعارضة قرار السلطات الاسرائيلية من خلال المظاهرات الجماعية والاضرابات وغير ذلك من صور الاحتجاج ضد الاجراءات غير المشروعة .

وإذا ما قرأنا بامعان ما قاله اليوم المسؤولون الرسميون في تل أبيب والردود التي قدمت على هذه البيانات في واشنطن ، فإنه يبدو من الواضح تماما أن هدف المشتركين في كامب ديفيد يتمثل في تصفية قضية فلسطين بالكامل . وليس صدفة ، بعد كل هذا أن حكومة بيغن ، التي أطلقت يد يها باتفاقات كامب ديفيد ، قد بدأت بنشاط ببناء مزيد من المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة وطرد السكان الأصليين من أراضيهم . واختصاراً فإن عمليات الإرهاب ضد الفلسطينيين وقادتهم قد اتخذت أبعاداً كبيرة لم يسبق لها مثيل كما أن الهجمات العدوانية التي ترتكبها إسرائيل ضد لبنان وخرقها للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، كما أكدت ذلك الأمم المتحدة ومحاولات قمع حركة المقاومة الفلسطينية بالقوة ، قد أصبحت من الأعمال اليومية العادية . ان هذه الممارسات لأعمال الرعب من جانب الدوائر الحاكمة في إسرائيل ، لم يكن بالإمكان القيام بها الا نتيجة للدعم غير المحدود والمساعدة الشاملة التي تقدمها الولايات المتحدة . ان تلك المساعدة وهذا الدعم يتمثلان في ملايين الدولارات التي تنفق في الاستثمارات في الاقتصاد الإسرائيلي وفي تزويد إسرائيل بأحدث أنواع الأسلحة المدمرة التي نتج عنها موت الملايين من الأبرياء في لبنان وفي المعسكرات الفلسطينية ، بل وفي عرقلة قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن التي تؤكد على حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقهم في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة خاصة بهم .

ان جميع هذه الظروف تحملنا على أن نتساءل لماذا تعلن الولايات المتحدة ورؤسائها عن رغبتها في إيجاد حل شامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط ولماذا تحاول متذرة بحجج عديدة أن تحافظ على الأوضاع المتوترة والمتفجرة في هذه المنطقة لكي تضمن لنفسها امكانية التفلغل العسكري والسياسي في البلدان المجاورة والسيطرة على مواردها الطبيعية وجرفها في مدارها ؟ وممن المدعش أن نرى أن بلدا يحاول بجهد أن يلعب دور صانع السلام ، يضع مصلحة المعتدي فوق تطلعات شعب بأكمله ، ولا تبدو واشنطن قلقة لوجود أربعة ملايين من الفلسطينيين محرومين من حقهم في إقامة دولتهم ولا لأن العديد منهم قد طردوا من بلادهم وحرموا من أراضيهم ومأواهم . كما أن واشنطن لا تشعر بالقلق ازاء اراقة الدماء وموت الملايين نتيجة لاستخدام إسرائيل للأسلحة الأمريكية في الشرق الأدنى .

ان الشعب الفلسطيني ، مثل الشعوب الأخرى ، له الحق في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة خاصة به . وتحقيقا لهذا الغرض النبيل ، وتحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد خاض الشعب الفلسطيني لسنوات عديدة كفاحا عادلا لاسترداد حقوقه الوطنية المشروعة ، وأصبح هذا الكفاح موضع تفهم ومساندة شاملة ، فكان الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني وفقا لما جاء في بركة الرفيق بريجنيف والموجهة التي السيد ياسر عرفات ، وكل هذه مؤشرات تبين النوايا الحقيقية للذين تفانوا من أجل قضية السلام في الشرق الأدنى .

ورغم أنه منذ عام ١٩٧٤ اعتمدت الجمعية العامة عددا من القرارات الهامة لمساندة قضية الشعب الفلسطيني العادلة مؤيدة لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني على قدم المساواة في الجهود المبذولة والمناقشات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأدنى ، إلا أن المشكلة الفلسطينية لم تتم تسويتها بعد كما أنه لم يوجد حل لمشكلة الشرق الأدنى . ويعزى ذلك إلى السياسة العدوانية والتوسعية التي تنتهجها إسرائيل وإلى المساندة والمساعدة الصادقة التي تقدمها الولايات المتحدة إليها .

أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فقد ساند دائما وسوف يساند الكفاح البطولي للشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف ، ونحن نساند دائما ونتعاطف مع القضية العادلة للشعب الفلسطيني . ففي إطار هذا الدعم الشامل ، اتخذت الحكومة السوفياتية في شهر تشرين الأول / أكتوبر من هذا العام قرارا بمنح ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية حق التمثيل الرسمي في موسكو .

وينطلق الاتحاد السوفياتي من حقيقة أن حلا حقيقيا لمشكلة فلسطين ، يمكن أن يتم في إطار تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأدنى وينبغي أن يستند هذا الحل إلى قرارات الأمم المتحدة المعروفة .

ان السبيل الحقيقي والبناء نحو إجراء هذه التسوية كما أشار إلى ذلك السيد ياسر عرفات خلال الزيارة التي قام بها في شهر تشرين الأول / أكتوبر من هذا العام إلى الاتحاد السوفياتي ، هو أن يوسع نطاق الاقتراح الذي قدمه مؤتمر الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي والمتعلق بعقد مؤتمر دولي حول الشرق الأدنى بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي هذا الصدد ، يعلن وفد الاتحاد السوفياتي عن استعدادة بروح بناءة وبحسن نية للتعاون مع جميع من يجهدون الحل السريع والعادل للمشكلة الفلسطينية وقرار السلام الدائم في الشرق الأدنى .

وختاماً ، يود وفد الاتحاد السوفياتي أن يشيد بالأعمال الهامة والمفيدة التي تتم في إطار اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تحت قيادة السفير ماسمبا ساري .
السيد محمد عبد الله ابوالحسن (الكويت) : بسم الله الرحمن الرحيم . لا أريد أن يفوتني في البداية واجب تقديم الشكر والتقدير لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف السفير ماسمبا ساري ولزملائه أعضاء اللجنة على مجهودهم القيم في اعداد التقرير المطروح أمامنا للمناقشة الآن .

ان هذا التقرير يعتبر بالنسبة لنا مادة علمية يجب أن يستضاء بها وأن يصار الى دراسة وقرار توصياتها . كما يود وفد بلادى أن يشيد بمقرر اللجنة ، السفير فيكتور غوسي على مجهوده وعرضه الموفق يوم أمس للتقرير .

من الامور التي تبعث على الحزن والقلق، مما اننا نشهد بأمر أعيننا يوماً بعد يوم تحول قضية من أبسط وأوضح قضايا الظلم العالمي الصارخ الى أعقد القضايا التي يواجهها عصرنا الحالي ونعني بذلك القضية الفلسطينية التي هي موضوع بحثنا في هذا اليوم .
فالقضية الأساسية ، كما نعرفها أصلاً ، هي قضية شعب أخرج من دياره ليحل محله شعب غريب من خلال تأمر دولي رهيب لم يسبق له مثيل من قبل ومصورة تعارض جميع القوانين والأعراف الدولية .

ويبدو ان شدة وضوح هذه القضية الأساسية هو الذي حدا ويحد وبال دولة اليهودية التي انشئت على حساب الشعب الفلسطيني في أرض آباءه وأجداده الى بذل كل جهد ممكن لطمس معالمها ، تساعدها في ذلك القوى التي ساهمت في خلق اسرائيل في بادئ الأمر ثم تلك التي احتقنتها بعد خلقها . ويبدو كذلك ان القصد من عطية الطمس المذكورة مزدوج فهي من جهة تخفف من حدة الشعور بالذنب ، وتسعى من جهة أخرى لاضفاء صفة الشرعية على أكبر عطية سرقة عرفها التاريخ ، تناولت سرقة وطن بحاله . والطريقة التي يجرى اللجوء اليها كما ندرك جميعاً هي خلق القضايا الجانبية والفرعية والتركيز عليها بصورة متلاحقة لا تترك أي مجال للأسرة الدولية لرؤية جوهر القضية الأساسي .

لا أعتقد أنني بحاجة الى أن أكرر على مسامعكم تاريخ التآمر ضد شعب فلسطين المسالم ، منذ بداية الحركة الصهيونية التي استغلت قضية اضطهاد اليهود في أوروبا ، في محاولة للحصول على وطن قومي لهم في أرض فلسطين العربية ، ولا أن أشرح لكم وعد بلفور الذي سمحت بريطانيا لنفسها عن طريقه بحرية التصرف في أرض الغير ، ولا مؤامرة تقسيم الأسلاب بين بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى عن طريق اتفاقية "سايكس بيكو" ، والتي كان من بين بنودها وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني حتى يتسنى لها تنفيذ وعدها المشؤوم بإنشاء وطن قومي لليهود فيها . فلكم تعرفون ذلك بحكم خبراتكم ، وحكم تعاقب هذا البند على جدول أعمالنا منذ انشاء الأمم المتحدة . لكنني أود أن أكرر على مسامعكم ان من النقاط التي تستحق التسجيل ان قبول اسرائيل في الأمم المتحدة كان ، ودون غيرها من الدول ، مرهوناً بشرط قبولها لقرارات الأمم

المتحدة حول الحقوق الفلسطينية ، وكأن الأمم المتحدة في ذلك الوقت كانت تحاول التكفير عن المؤامرة التي فرضت عليها والتي أدت الى اضعاف صفة الشرعية الدولية على ذلك الكيان ، وتقطيع أوصال فلسطين دون موافقة مشروعة من شعبها ، ودون تطبيق لمبدأ تقرير المصير والذي يشكل أحد الركائز الأساسية للنظام السياسي الدولي المعاصر ، والذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة .

لقد احتفل العالم منذ أيام قليلة بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني ، ولقد شاركت دولة الكويت في هذا الاحتفال وقد عبر حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت عن موقف الكويت في كلمته التي وجهها الى المؤتمر الخاص الذي عقد في مقر الأمم المتحدة ، حيث قال في إحدى فقرات خطابه وأقتبس :

” ان المرء ليتساءل ، الى متى يستمر دوس الحقوق المشروعة بلا حسيب أو رقيب ؟ الى متى يستمر تجاهل قرارات الأمم المتحدة ، وعدم تنفيذها ؟ الى متى يظل هذا الشعب التemis الحظ محروما من وطنه وحرية ومحروما من ممارسة حقه في تقرير المصير وتحقيق أمانيه القومية الكاملة ؟ لقد آن الآوان فعلا لكي يسود منطق الحق على منطق القوة ، ولكي يوضع حد للابتزاز التعسفي وشتى أشكال التنكيل والمصائب والآلام ” .

ان مأساة شعب فلسطين تعكسها وثائق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وتقارير عدد كبير من اللجان الدولية ، وهي تعطي جردا مفصلا لأنواع الممارسات اللاانسانية التي تطبقها السلطات الاسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، والتي تربي من ورائها ليس السى استمرار الاحتلال فقط ، بل الى تغيير المعالم الحضارية والثقافية لكل المناطق التي تحتلها . ان القرار الاسرائيلي من جانب واحد بضم القدس الشريف واعلانها عاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل ، ان هو الا دليل آخر على ان السلطات الاسرائيلية تنطلق في أعمالها وسياستها من منطق التوسيع والهيمنة والافتصاب كما انها ترتكز في سياستها على فلسفة عنصرية متحجرة تسيء الى الانسان والى قيمه الروحيه ، كما تستهدف القضاء على الإخاء والتسامح بين الأديان .

انه اذا كانت الدول الغربية قد ساهمت في خلق اسرائيل منذ البداية ، فان الولايات المتحدة شجعت ولا تزال تشجع اسرائيل على التمدادى في سياستها التوسعية ، وذلك من خلال مواصلة تقديم مختلف أنواع العون لها . انه ومع ان وفد بلادى يؤمن بأن من حق الولايات

المتحدة أن تنشئ أي نوع من العلاقات مع أية دولة من دول العالم ، بما في ذلك اسراييل ، الا أنه لا يستطيع السكوت على مثل هذا التأييد الذي حول اسراييل الى أداة تنكيل وتشريد متواصلة تعرض جميع دول منطقة الشرق الأوسط للخطر . وان الولايات المتحدة . باستمرارها في مدا اسراييل باسهاب القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية (الى حد ان مجموع ما يقدم لاسراييل من المعونات العسكرية والاقتصادية الأمريكية يعادل في قيمته مجموع ما تقدمه من معونات لدول العالم بأسره في عام واحد) انما تساهم في اقناع اسراييل بأن بوسعها أن تفعل ما تشاء دون حسيب أو رقيب ، وهي آمنة بالنسبة للتأييد الأمريكي ، وهذا ما يمنح اسراييل حصانة مخيفة تجعلها تتماهى في غطرستها وتحديها للأسرة الدولية عاما بعد عام . وقبل يومين توجهت الولايات المتحدة علاقتها الخاصة مع اسراييل بتوقيعها اتفاقية التعاون الاستراتيجي التي لا يعلم الا الله مدى ما تنطوى عليه من نصوص سرية ، وان كنا لا نجد صعوبة في فهم مراميها وأهدافها المشؤومة في الشرق الأوسط . وهذه التدابير الاستراتيجية المشتركة ، رغم عدم اتضاح مداها الآن أو في المستقبل تعطي العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة واسراييل بعدا أكبر ومفهوما أوسع قد يتطور فيما بعد الى تحالف صريح ضد الأمة العربية .

ان التساؤل يجرى في أعقاب هذا التطور الخطير ، حتى في بعض الأوساط الأمريكية نفسها ، عما اذا كانت الولايات المتحدة قد فقدت بهذا العمل الصلاحية للقيام بدور الوسيط في أزمة الشرق الأوسط وذلك بزيادة ارتباطها العضوى بأحد طرفي النزاع .

وهي بأنفرادها بمحاولة ايجاد حل للقضية الشرق الأوسط عن طريق التفاوض مع مصر واسرائيل ومن خلال اتفاقيات كامب ديفيد التي أجمع العالم على فشلها انما تسير في حلقة مفرغة لن تؤدى في يوم من الأيام للتسوية السياسية الشاملة التي تعيد للشرق الأوسط السلام العادل الدائم .

وهي باصرارها على معاداة الشعب الفلسطيني الذي يعتبر الضحية الرئيسية في مشكلة الشرق الأوسط عن طريق رفض التعاون مع ممثليه الشرعيين على الرغم من اعترافها بأن القضية الفلسطينية هي جوهر أزمة الشرق الأوسط انما تثير الشكوك حول حقيقة نواياها . وانه لمن الغريب أن تشترط الولايات المتحدة ، التي لا تعتبر طرفا في نزاع الشرق الأوسط ، أن تعترف منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، بحق اسرائيل في الوجود قبل اجراء أى حوار معها في حين أن الولايات المتحدة ، لم تشترط أى شيء على جبهة التحرير الفيتنامية قبل التفاوض معها ، مع انها طرف أساسي في النزاع .

وأخيرا وليس آخرا ، فان الولايات المتحدة ، باصرارها على وصم النضال الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة وأراضيه المسلوقة بالارهاب الدولي ، وتحول هذه التهمة الى ما يشبه الالزمة المتكررة المموجة ، في الوقت الذي تعلم فيه أن أحد أهم شخصين في الحكومة الاسرائيلية الحالية ، هما رئيس الوزراء بيغن ووزير الخارجية شامير ، كانا أول ارهابيين دوليين يدخلان مفهوم الارهاب وأساليبه لمنطقة الشرق الأوسط ، من خلال عصابتي الارغون وشترن اللتين كانا ينتميان اليهما خلال الاربعينات ، انما تؤكد بذلك عدم انصافها ونظرتها للامور بمقاييس مختلفين .

ان بوسع الولايات المتحدة أن تخدم قضية السلام :

— اذا هي فضلت تأييد اسرائيل عن تأييد السياسات الاسرائيلية التوسعية .

— اذا هي ربطت المعونات لاسرائيل بمدى شعور اسرائيل بمسؤوليتها الدولية سواء في تصرفاتها المموجة داخل الأراضي المحتلة أو تحديدها المستمر لقرارات الأمم المتحدة .

— اذا هي تخلت عن النظرة الضيقة المحدودة التي تنظر للقضية بصفة عامة من خلال
 * اعتبارات الأمن * الاسرائيلية أو من خلال الصراع بين الشرق والغرب .
 ان الكل يعرف ان الأمن العربي وليس الأمن الاسرائيلي هو المعرض للخطر ، كما أن
 الكل يعرف ان اسرائيل التي زادها التأييد الامريكي غرورا وصلفا وخطرة ، هي عدوة السلام بلا منازع
 في الشرق الأوسط . ان أى تقييم لقضايا الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، ينبع
 من النظرة الضيقة القاصرة على اعتبارات الأمن الاسرائيلي لا يمكن الا أن يخدم مصلحة السياسات
 الاسرائيلية التوسعية التي يذكرنا استخدامها عبارة " اعتبارات الأمن " ، كذريعة لتطبيق هذه
 السياسات بعبارة " المجال الحيوى " التي كان النازيون يستخدمونها في تبرير سياساتهم التوسعية .
 ان القضية المحورية في الشرق الأوسط هي القضية الفلسطينية ، والشعب الفلسطيني
 هو الطرف الأول في أى مجهود يجرى للبت في مصيره ، ومنظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل
 الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وأية مفاوضات لا تقوم على هذا الأساس وعلى هذه الاعترافات
 لن يكون مصيرها سوى الفشل .

لقد آن الأوان لاعادة الحق الى نصابه وذلك عن طريق اعادة الرؤية الصحيحة للقضية
 الفلسطينية ووضعها في الاطار الصحيح ، وذلك بعد أن حاول المفرضون لأجيال وضعها في
 اطارات زائفة ، وان أى حل للقضية الفلسطينية ينبغي أن يستند على الأبعاد الحقيقية لهذه
 القضية وهي :

- (١) ان هذه القضية هي قضية شعب طرد من بلاده قسرا وان من حقه ، كما تؤكد
 قرارات الأمم المتحدة التي تتكرر كل عام ، أن يعود الى بلاده وأن يعوض الذين لا يرغبون في ذلك .
- (٢) ان للشعب الفلسطيني كغيره من شعوب الأرض حقه الموروث في تقرير مصيره وفي
 انشاء الدولة الخاصة به ، وهو الحق الذي تؤكد قرارات الأمم المتحدة بالاضافة الى ميثاقها الذي
 يضمن حق الشعوب في تقرير مصيرها .
- (٣) ان لمن تبقى من الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة حق التمتع بالضمانات
 الدولية التي تضمن حمايته من بطش الاحتلال .

- (٤) ان على اسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي التي تحتلها بما في ذلك القدس الشريف .
- (٥) ان منظمة التحرير الفلسطينية هي المتحدث الشرعي الوحيد بلسان الشعب الفلسطيني وانه لن يكون هناك حل للمشكلة لا تشارك فيه المنظمة .

في هذا الوقت الذي تحتفل فيه الأسرة الدولية ببيوم التضامن الدولي مع شعب فلسطين ، يريد وفد بلادى أن يهيب بكل فرد في الأسرة الدولية أن يفتنم هذه الفرصة ليستعيد في ذاكرته سلسلة الأحداث والمؤامرات الأليمة التي أدت الى طرد الشعب الفلسطيني من دياره ، وهي الأحداث والمؤامرات التي لم يسمح لي المقام الا بذكر البعض منها ، لأنه لا سبيل الى فهم القضية الفلسطينية حق الفهم الا باستبعاد كل القضايا الجانبية التي يجرى الصاقها بالقضية الفلسطينية عمدا واخراجها من اطارها الزائف واعادتها الى اطارها السليم ، وذلك باعتبار أن هذه هي الخطوة الأولى في الاتجاه السليم للحل العادل الدائم .

السيد جاسم جمال (قطر) : أستهل كلمتي بالتعبير عن تقدير وفد بلادى للجنة

المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وبصفة خاصة لمكتب اللجنة ، ورئيسها سعادة السفير ماساما سارى ، للجهود الكبيرة التي بذلتها لتنفيذ ولايتها ، وجميع الاجراءات التي اتخذتها في سبيل ذلك منذ الدورة الماضية والمبينة في تقريرها الجامع . ولا شك في أن هذا التقدير العميق لعمل هذه اللجنة أمر طبيعي ، فهو نابع من الاهتمام الخاص الذى يوليه شعب وحكومة قطر لهذه القضية الحساسة وخصوصية هذه القضية من حيث عدالتها وأهميتها بالنسبة لمنطقتنا وللعالم أجمع .

في هذا الوقت من عمر هذه الدورة يكتمل العام السابع منذ صدور القرارات التاريخية الحاسمة التي اعتمدها هذه الجمعية الموقرة بشأن قضية فلسطين . فقد اعترفت الجمعية العامة للشعب الفلسطيني الصامد المكافح بحقه في الاستقلال والسيادة . وقد أكدت بقرارها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في قضية فلسطين ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي الوحيد . واليوم أصبح توافق الآراء حول الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني مسألة وقت ، لأن هذه العملية التاريخية بدأت حركتها فعلا ، ولا نشك في أن دوركم هذه ستسهم بقسطها في دفع هذه الحركة الى الأمام .

ومنذ أيدت الجمعية العامة توصيات اللجنة والمبادئ الأساسية لتسوية هذه القضية تسوية عادلة ودائمة ، زاد ادراك المجتمع الدولي وتأكيد لهذه المبادئ ، وهي : أولا ، حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا واستؤصلوا منها . ثانيا ، الحق في تقرير المصير

بدون تدخل خارجي ، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة . ثالثا ، الحق في اقامة دولة مستقلة في فلسطين . رابعا ، ان قضية فلسطين هي لب وجود مشكله الشرق الأوسط ، ولا يمكن التفكير في أي حل لهذه المشكله ، دون وضع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في الاعتبار . خامسا ، ان أعمال هذه الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني يسهم في ايجاد حل نهائي لأزمة الشرق الأوسط . سادسا ، ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثلة للشعب الفلسطيني على قدم المساواة ، مع جميع الأطراف ، على أساس قرارى الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط ، التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة .

ان وفد بلادى ان يعيد تأكيده على هذه المبادئ ، يذكراً أولئك الذين لم يقتنعوا بها بعد ، وهم قلة ، بأن المحاولات التي جرت ، وتجري لتسوية هذه القضية ، دون جعل هذه المبادئ أساسا لها ، كان مصيرها الفشل في الماضي ، ولن يكون مصيرها أفضل من ذلك ، في المستقبل .

ان محاولة اسرائيل ومؤيديها ، ايقاف مسيرة التاريخ ، صوب حصول الشعب الفلسطيني على حريته ، واستقلاله ، واقامة دولته ذات السيادة في أرضه فلسطين ، ستكلف المزيد من سفك الدماء ، وستعرض السلم والأمن الدوليين للمزيد من المخاطر . ولكنها لن تنجح في النهاية ، لأن حصول الشعوب المكافحة على استقلالها ، ولأن انتصار الشعوب الثائرة على الظلم ، حتمية تاريخية . وهذه حقيقة تعرفها جيدا كل الشعوب المحبة للسلام ، ولا يتجاهلها الا العنصريون في اسرائيل وجنوب افريقيا .

ومع أن توازن القوى من الناحيتين المعنوية والديبلوماسية ، قد تحول على نحو واضح الى صالح الشعب الفلسطيني ، الا أن الجهود المبذولة لايجاد حل عادل لهذه القضية مازالت تعترضها العقبات الناتجة عن موقف اسرائيل العنصرى المتفطرس ، القائم على مواصلة الاحتلال والتوسع ، وبصفة خاصة ، من التأييد والدعم السياسي والعسكري اللذين تحصل عليهما ، بشكل رئيسي ، من الولايات المتحدة .

وبالرغم من أن اسرائيل قد استمدت من هذا الدعم قوة الدفع التي تتزود بها في تنفيذ مخططاتها التوسعية ، وتحديها للمجتمع الدولي ، فقد تطور هذا الدعم مؤخرا ، كما نعرف جميعا ، ليأخذ شكل علاقة استراتيجية خاصة ، اطلق عليها "التعاون الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي" .

وإذا كان هذا النوع من الاتفاقيات يفسر عادة على أساس الأهداف المحدودة بلفة مباشرة ، والأهداف غير المنظورة الأخرى التي يمكن استقراؤها ضمنا في ضوء الحقائق الموضوعية المتعلقة بكل طرف من الطرفين الموقعين . فلا أعتقد أن التحليل السياسي لهذا التعاون يتطلب جهدا كبيرا لا ماطة اللثام عن حقيقته . ان أننا ، في هذا المجال ، لا نحتاج الا الى الرد على هذا السؤال المنطقي ، وهو: اذا كانت الولايات المتحدة جادة في تجنب منطقة الشرق الأوسط واعي التوتر والاضطراب ، وفي مقدمتها بطبيعة الحال خطر التعرض لعدوان أجنبي ، أما كان الأجدربها قبل أن تضع خطط طوارئ مشتركة مع اسرائيل لمواجهة تهديد محتمل ، أن تبدأ بإزالة التهديد الحقيقي والمباشر القائم بالفعل ، وهو الاحتلال الاسرائيلي للصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي العربية الأخرى ، ومحاولة ضم مدينة القدس العربية ، والاعتداء الدائم على لبنان الشقيق ؟ ومع ذلك ، ففي الوقت الذي أعلن فيه على العالم توقيع هذا الاتفاق ، صدرت في واشنطن دراسة موضوعية أعدتها مجموعة من الخبراء الأمريكيين في شؤون الشرق الأوسط الذين درسوا تطورات الوضع في المنطقة على الطبيعة ، وبينما قد حذرت هذه الدراسة التي أصدرها مركز Seven Springs من تلاشي الآمال المعقودة على تحقيق السلام بين اسرائيل والعرب بالتفاوض ، دعت ادارة الرئيس ريفان الى اجراء محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كضرورة يحتمها الواقع الموضوعي .

ومن المؤسف حقا أن تحصل اسرائيل على هذا الدعم العسكرى والمالي والسياسى اللامحدود ، بالرغم من استمرارها في الممارسات التي تنتهك الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وتعد انتهاكا سافرا لميثاق الأمم المتحدة ، وتحديا لقراراتها ، وخرقا صارخا للاعلان العالمي لحقوق الانسان . وبالرغم من انفضاح حقيقة العقيدة الصهيونية كعقيدة عنصرية من حيث النظرية والتطبيق العملي .

ان التطورات التي حدثت في الأراضي المحتلة ، تدفع الى القلق البالغ ، وفي الوقت الذى تنظر فيه الجمعية العامة في بند قضية فلسطين تواصل السلطات الاسرائيلية هدم بيوت الفلسطينيين لتمنع أطفالهم من التعبير عن معارضتهم للاحتلال . وقد عمدت سلطات الاحتلال مؤخرا الى اغلاق جامعة بير زيت واعتقال طلاب المدارس وفرض حظر التجول في سائر أنحاء الضفة الغربية ، بينما تمضي في بناء المزيد من المستوطنات اليهودية في هذه الأراضي .

ان بلادى تدين بشدة هذه الأعمال الاجرامية والتعسفية المستمرة في الأراضي المحتلة ، والتي تتبع أبشع الأساليب وأكثرها دمجية ، من أجل تنفيذ الأهداف العنصرية الصهيونية ، واننا لنعلن الاستنكار ازاء الحفائر المستمرة التي تقوم بها سلطات الاحتلال في القدس الشريف مهددة بذلك سلامة بناء الحرم الشريف ، ومنتهكة حرمة أحد المقدسات الاسلامية ، دونما أى اكترات بمشاعر مئات الملايين من العرب والمسلمين .

ان المدينة المقدسة التي كانت دائما رمزا للتعايش وللتسامح الديني ، والتي تحتل مكانة خاصة في قلوب المسلمين في جميع أنحاء العالم أصبحت الآن أسيرة للصلف الصهيوني العنصرى الحاقد ، الذى لا يكن أى احترام للقيم الانسانية ، ولا يقدر العواقب الوخيمة التي تترتب على هذه السياسة العنصرية .

لقد برهنت السلطات الصهيونية من جديد ، من خلال عدوانها الآثم على المنشآت النووية العلمية بالقرب من بغداد في حزيران /يونيه الماضى ، ومن خلال اعتداءاتها الوحشية على لبنان في تموز/يوليه الماضى ، ومن خلال الممارسات الوحشية الجارية في القدس ، وفي غيرها من الأراضي المحتلة ، ومن خلال التهديدات المتواصلة التي يطلقها حكام اسرائيل ضد دول المنطقة ، برهنت هذه السلطات الصهيونية من جديد على أن القيادة الصهيونية تكن العداء ليس للفلسطينيين

وحدهم ، بل لكل شعوب المنطقة ، وان سياساتها تشكل خطرا ، ليس على منطقة الشرق الأوسط
فحسب ، بل على سلم وأمن العالم أجمع . ويرهنت هذه السلطات الصهيونية على انها عدو
للسلام ، وانها غير مهياة لأن تتيح له أسباب الاستتباب .

من هذا المنطلق كان حرص اسرائيل على وضع العقبات أمام أية محاولة جادة لاقترار
السلم العادل والدائم في المنطقة ، فهذا الموقف مستمد ، في الواقع ، من الأسس التي قامت
عليها العقيدة الصهيونية . وقد كتب تيودور هرتسل ، مؤسس الصهيونية ، محذرا من السلم ،
” كتاب هرتسل - المجلد الأول - بالعبرية ” ، ما معناه أن السلم والاستقرار يهددان تكاتف
اليهود ، وأن كراهية الآخرين وحدها ، هي التي تؤدي الى ترابطهم . ولا شك أن هذا التفكير
العنصري الضيق يتناقض مع الاتجاهات الفكرية العالمية السائدة في الوقت الحاضر ، والتي تسعى
الى تذويب الفوارق بين المجتمعات الانسانية ، وتحطيم الحواجز التي تقيد مسيرة الانسان نحو
غد يسوده السلم والرفاهية .

اذا كانت الصهيونية تجد في معاداة السامية حافزا أساسيا لها على حشد مشاعر
الكراهية ، التي تعتبر بمثابة الوقود ليوصلها العدوانية ، فمن الطبيعي أن ترى في السلم العادل
عدوا لها .

ومع ذلك فان الشعب الفلسطيني ، والأمة العربية قادران على مواصلة النضال ضد شرور
الصهيونية ، مهما كلف ذلك من التضحيات . ولكن في الوقت نفسه ، لا يستطيع المجتمع الدولي
أن يكتفي بالتأييد الخطابي للشعب الفلسطيني المضطهد ، ولحقوقه المشروعة العادلة ، وبالإعلان
عن احتجاجه الكلامي ضد الممارسات غير الانسانية التي تقوم بها اسرائيل الصهيونية .

ان المجتمع الدولي قادر على فرض السلم العادل والدائم في تلك المنطقة الحساسة من
العالم . لذلك فان وفد دولة قطر يطالب الجمعية العامة بأن تدعو مجلس الأمن الى تحمّل
مسؤولية كاملة ازاء القضية الفلسطينية ، وأن يجبر اسرائيل على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة
بموجب الصلاحيات التي نص عليها الميثاق .

السيد د اشتسرين (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : ان قضية فلسطين والحالة

في الشرق الأوسط التي ترتبط بهذه القضية ارتباطا وثيقا ، قد وردا منذ فترة طويلة على جدول

أعمال هذه الجمعية . ان منطقة الشرق الأوسط تسترعي اهتمام الرأي العام الدولي مرة أخرى ، ذلك لأن الأحداث التي طرأت في هذه المنطقة تعطي انذارا له ما يبرره ، وتثير قلقا عميقا في هذا الجزء من المجتمع الدولي .

لقد اتصف عام (١٩٨١) بتصاعد للسياسة العدوانية التي تنتهجها اسرائيل . ونحن نرى ذلك من خلال العدوان الجوي الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية في بغداد ، والقذف الوحشي لبيروت وللجنوب اللبناني واستمرار الهجمات العدوانية التي تقترف ضد الأراضي العربية المجاورة . ونتيجة لذلك فلقد أصبح الموقف متفجرا في الشرق الأوسط أكثر من أي وقت مضى ، وأصبحت هذه المنطقة تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

ان تفاقم الوضع مرة أخرى في الشرق الأوسط نتيجة للسياسة التوسعية لاسرائيل ، يؤكد مرة أخرى أنه ليس من الممكن التوصل الى حل عادل ودائم ما لم تكن هناك تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط . وكما أعلنت منظمة الأمم المتحدة ذلك مرارا وتكرارا ، فان الجانب الأساسي في الشرق الأوسط هو قضية فلسطين ، ولا سيما ضمان حق الشعب العربي في فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والحرية وفي اقامته لدولته المستقلة .

ومع الأسف علينا أن نلاحظ أن اسرائيل تواصل خرقها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتضرب بها عرض الحائط . ان وضع الفلسطينيين هو وضع مأساوي للفلسطينيين الذين طردوا من أراضيهم من جانب المعتدى الاسرائيلي يتألمون في أرض أجنبية ، اولئك الذين بقوا في الأراضي العربية المحتلة من جانب اسرائيل يخضعون للاندال والقمع . وعن طريق انتهاج سياسة الارهاب والقمع ضد الشعب العربي الأصيل في الأراضي المحتلة ، يحاول الزعماء الاسرائيليون اقامة مستوطنات جديدة على أسس عسكرية ويقومون بطرد العرب الفلسطينيين ويستغلون مواردهم الطبيعية . وعلاوة على ذلك ، فقد شرعت اسرائيل في حملة من التصفية الجسدية للفلسطينيين ، ولا سيما اولئك الذين ينتمون الى حركة المقاومة . وهذه هي الأعمال والجرائم التي يقترفها قادة اسرائيل والحركة الصهيونية .

وبالقول لا الفعل ، تعلن اسرائيل أنها ترغب في منح ما يسمى بالحكم الذاتي الادارى للشعب الفلسطيني ، وفي الظاهر تحاول اسرائيل الدخول في مفاوضات من أجل تحقيق هذا الغرض ، ولكن تلك المفاوضات تتم تمشيا لا تفيقات كامب ديفيد ولا تشرك منظمة التحرير الفلسطينية ولا ممثلي الشعب الفلسطيني ، وذلك لأن الهدف من تلك الاتفاقات هو التوصل الى تسوية لهذه المشكلة على حساب المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني . ونظرا للسياسات التوسعية والاجرامية لاسرائيل ، فقد بدا من الواضح جدا أن المفاوضات الخاصة بمنح ما يسمى بالحكم الذاتي الادارى للشعب الفلسطيني الذي يعيش في منطقة غزة والضفة الغربية من نهر الأردن ، لا تعتبر الا محاولة صارخة لاحتفاظ اسرائيل بتلك الأراضي .

ومما لا شك فيه أن اسرائيل تستمر في انتهاج تلك السياسة العدوانية والتوسعية وذلك بفضل مساعدة وتشجيع الولايات المتحدة . ومنذ بضعة أيام ، فان اسرائيل والولايات المتحدة قد أبرمتا اتفاقا بشأن تعزيز التعاون العسكري والاستراتيجي فيما بينهما . ان ابرام هذا الاتفاق بين

اسرائيل والولايات المتحدة بشأن التعاون الاستراتيجي ، هو في الواقع اقامة تحالف عسكري بغية قهر حركة التحرير الوانوية للشعب . وهذا يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة في هذه المنطقة ، وخطرا سيؤدي الى تصاعد سباق التسلح في الشرق الأوسط والى زيادة حدة التوترات في هذه المنطقة من العالم .

ومؤخرا فان الولايات المتحدة قد زادت من وجودها العسكري في الشرق الأوسط وتحاول اقامة القواعد والمنشآت العسكرية وتزويد بلدان المنطقة بالأسلحة ، وتستعد لاستخدام قسوات الانتشار السريع وذلك بغية الدفاع عن مصالحها الأساسية ، وهي تعزيز مواقفها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاستراتيجية . ان ذلك يوضح أن ما يسمى بعملية السلم ، والتي تمت في اطار مخطط اتفاقيات كامب ديفيد ، قد باءت بالفشل . ولكن الولايات المتحدة لم تتخل عن قرارها بتقسيم صفوف العرب ولا تزال تحاول أن تجذب الدول العربية الى مدار سياساتها العسكرية .

ان الولايات المتحدة تعزز اقامة قوات متعددة الجنسية للحفاظ على السلم في سيناء ، وكل هذه المحاولات ترمي الى ان تستبدل بالاحتلال نمطا آخر .

ان السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتم الا على أساس تسوية شاملة للنزاع في هذه المنطقة بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وكما أشارت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، فان ذلك يعني الانسحاب التام والشامل لجميع القوات الاسرائيلية من الأراضي التي تم احتلالها منذ عام ١٩٦٧ وكذلك من الجزء الشرقي من مدينتي القدس ؛ وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي في فلسطين ، بما في ذلك اقامة دولته المستقلة ؛ وضمان أمن دول المنطقة وحققها في العيش في ظل الاستقلال . هذه هي الشروط الأساسية التي تنادى بها جمهورية منغوليا الشعبية لايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط . وقد أيدت منذ البداية مقترحات الاتحاد السوفياتي بحقد مؤتمر دولي خاص بشأن الشرق الأوسط ، مع مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى . ان ذلك يشكل القاعدة الواقعية لتسوية عادلة وسلمية لقضية الشرق الأوسط . وان وفد بلادي يرى أن دعوة مؤتمر دولي بشأن قضية فلسطين تحت رعاية منظمة الامم المتحدة ، سوف تسهم في حل المشكلة الفلسطينية . ولهذا ، فاننا نؤيد تماما مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.33 وسوف نصوت لصالح مشروع هذا القرار .

ان وفد بلادى يرى أن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وعودته الى دياره وتقرير الحميم وتحقيق حقه في الاستقلال والسيادة الوطنية في أقرب وقت ممكن ، كل هذه الأمور سوف تسهم في حل مشاكل الشرق الأوسط برمتها . ونحن نعتقد أيضا أن منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، ينبغي أن تسهم على قدم المساواة في جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتوصل الى تسوية عادلة وشاملة لأزمة الشرق الأوسط . ولقد أيدت جمهورية منغوليا الشعبية قضية الشعب العربي الفلسطيني العادلة ، ولا تزال تؤيد هذا الشعب في كفاحه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وقد أكدنا مرة أخرى على المساندة التامة التي تقدمها جمهورية منغوليا الشعبية لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في برقية من الأمين العام ورئيس مجلس رئاسة جمهورية منغوليا الشعبية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

ان الاحتفال منذ أيام باليوم العالمي للتضامن مع شعب فلسطين ، يعتبر اجراء سياسيا هاما ودعا لمنظمة التحرير الفلسطينية وللکفاح العادل لشعب فلسطين العربي . وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن ارتياحي الكبير للاعتراف المتزايد بمنظمة التحرير الفلسطينية طليعة الشعب العربي الفلسطيني ، كما أود الاشارة الى الدعم المتزايد من جانب المجتمع الدولي لقضية الشعب الفلسطيني العادلة . وكل ذلك ان دل على شيء فانما يدل على انه رغم محاولات الامبريالية والصهيونية وقوى الرجعية ، فان قوى السلام والتحرر الوطني والتقدم الاجتماعي تزداد قوة وتحرز انتصارات جديدة . ان تفاقم الوضع في الشرق الأوسط ، يتطلب أكثر من ذي قبل توحيد صفوف الدول العربية والدول المحبة للسلام لرفض سياسة المفاوضات المنفصلة والمخططات الخبيثة بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل وتوجيه المجتمع الدولي نحو ايجاد حل شامل وعادل لقضية الشرق الأوسط . ولقد أصبح هذا الأمر ضروريا الآن نظرا لأن التوتر في الشرق الأوسط قد بلغ حد ودا خطيرة مشكلا بذلك تهديدا ليس بالنسبة الى شعوب المنطقة فحسب بل وأيضا بالنسبة الى الأمن الدولي والعالم ككل .

ويؤيد وفد بلادى توصية اللجنة المعنية بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والمتعلقة بتعبئة المزيد من التأييد الدولي لقضية فلسطين العادلة ويزيادة المساعدة المقدمة الى منظمة التحرير الفلسطينية وشعب فلسطين العربي . ان جمهورية منغوليا الشعبية ، من جانبها ، على أتم استعداد للاسهام في الجهود الدولية المبذولة من أجل تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وتسوية مشكلة الشرق الأوسط تسوية عادلة وشاملة .

السيد كابلاني (البانيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان قضية فلسطين لا تزال محل اهتمام منظمة الأمم المتحدة منذ انشائها . ولكن رغم جهود هذه المنظمة ورغبة العديد من الدول والشعوب الديمقراطية في الاسهام في ايجاد حل ، لم تحقق منظمة الأمم المتحدة الكثير ولا تزال مأساة الشعب الفلسطيني باقية بل تتفاقم وما زالت هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط . ان شعب وحكومة ألبانيا ، قد تابعا دائما باهتمام وقلق بالغين المأساة التي فرضت على شعب فلسطين الشقيق لسنوات طويلة . اننا ندين بشدة السياسات الحدوانية والتوسعية التي

تمارسها اسرائيل في الشرق الأوسط ، ولقد أعلننا عن معارضتنا الشديدة للمذابح التي يقوم بها الصهاينة الاسرائيليون ضد شعب فلسطين .

ان الصهاينة الاسرائيليين أولئك الأعداء الالذاء للشعوب العربية وقتلة الشهداء الفلسطينيين لم يكن وليس في نيتهم الحدول عن سياسة العدوان والضم في الشرق الأوسط . ويتأيد كامل من سادتهم في واشنطن ، فقد أطالوا معاناة الفلسطينيين بما يؤثر على السلم والأمن ويهددهما ليس في الشرق الأوسط فحسب بل وفي العالم أجمع .

وما من شيء يمكن أن يجعل شعوب العالم تنسى الأعمال الوحشية للصهاينة الاسرائيليين ضد السكان الفلسطينيين والعرب في جنوب لبنان . وما من شيء يمكن أن يمحو من مخيلتها المذابح الدموية التي جرت ضد المدنيين في بيروت في شهر تموز/يوليه من هذا العام .

وفي تحد كامل لحقوق الشعب الفلسطيني للعيش في وطنه ، فان اسرائيل تواصل بعناد احتلالها غير المشروع لفلسطين ولأراض عربية أخرى كما أنها ماضية في تخيير الطابع الجغرافي والسكاني لفلسطين ولأراضي الصربية المحتلة الأخرى بما في ذلك مدينة القدس القديمة .

وازاء تكثيف كفاح الشعب الفلسطيني لاستعادة وطنه السليب ، فان الصهاينة الاسرائيليين قد صعدوا من ارهابهم وقهرهم للشعب الفلسطيني . ورغم الضغط المتزايد الذي يمارسه الرأي العام العالمي الذي يدين ويشجب اسرائيل كل يوم لقمعها الفلسطينيين بلا رحمة ، فان دولة اسرائيل الصهيونية تحديا لهذا الرأي السديد وازدراء له قد صعدت من سياساتها في العدوان والتوسع والضم والارهاب .

ان الشعب الفلسطيني يخوض كفاحا غير متكافئ ولكنه بطولي ضد اعداء يتميزون بالوحشية والدماء ؛ ويكافح ضد اسرائيل الصهيونية اداة امبريالية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط التي حرمت من وطنه وأخرجته منه بالقوة . انه يكافح ضد امبريالية الولايات المتحدة التي تقدم الدعم والمساندة لدولة اسرائيل الصهيونية وتغدق عليها المعونة العسكرية والاقتصادية التي تبلغ قيمتها البلايين من الدولارات مما جعل اسرائيل ، في واقع الأمر ، المدافع الأمين عن مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط الهامة استراتيجيا والغنية بالبتترول .

ان الشعب الفلسطيني يكافح كذلك ضد الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات الذين يتخذون في الأساس موقفا واتجاها معارضا للحرب في تنافسهم مع الولايات المتحدة . فكل من هاتين الدولتين العظميين يحاول التدخل في المنطقة على حساب الشعوب العربية .

ولمدة طويلة ، فان الشعب الفلسطيني يواجه مؤامرات عديدة من جانب قوى الرجعية العربية التي في أكثر من مناسبة ضربته من الخلف والتي ما فتئت تلعب بمشاعر العالم العربي ازاء مسألة فلسطين تحقيقا لمطامحها واغراضها العدوانية .

ان هذا الوضع الخطير والمتفجر الذى أوجدته في الشرق الأوسط سياسات الهيمنة والتنافس بين الدولتين العظميين ، وعلى وجه التحديد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، قد وفر أساسا مناسباً لتحقيق مطامع اسرائيل التوسعية واطلاق العنان لها في اتباع سياستها المناهضة للحرب والقائمة على العدوان والضم .

ولقد أصبح الشرق الأوسط زاخرا بكميات هائلة من الأسلحة والعتاد بالاضافة الى العديد من القواعد العسكرية . كما ان المنطقة أصبحت محاطة بالأساطيل العدوانية التابعة للدولتين العظميين والتي تهدد المنطقة اما بالعدوان أو بمنازعات محلية .

ان الاتحاد السوفياتي ، قد هاجم واحتل أفغانستان ويجرى قمع كفاف شعب هذا البلد بالحديد والنار ، بينما لم تدخر الامبريالية الأمريكية وسعا عن طريق المؤامرات والدسائس لتقويض الثورة الايرانية . ونحن نجد أن الدولتين العظميين قد أثارتا الحرب في منطقة الخليج بين العراق وايران بما يؤدي للأسف الى تدبير هذين البلدين موقفا خطيرا بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط بصفة عامة وبالنسبة للقضية العادلة للشعب الفلسطيني بصفة خاصة .

بيد اننا واثقون من أن الشعب الفلسطيني رغم المؤامرات العديدة التي تحاك ضده سوف يزيد من يقظته وتصميمه على النضال البطولي لأنه يعرف أن طريق النضال هو الطريق الصحيح والمأمون من أجل النصر النهائي . ان خبرته الطويلة والمريرة ، قد مكنته من أن يعرف جيدا ان أى " حل سلمي " تطبخه الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يسهم بأى حال في تحقيق حصوله على حقوقه المشروعة وأمانه الوطنية .

ان أية محاولة لجر تسوية مسألة فلسطين نحو طريق مسدود - كاتفاقيات كامب ديفيد التي تتجاهل تماما الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني - أو لفرض قرارات على الفلسطينيين دون ارادتهم الصريحة سيكون مآلها الفشل .

وكذلك يجب أن يعرف الصهاينة الاسرائيليون ، أنهم قد أجروا حساباتهم دون اعتبار لصاحب البيت ، وأنهم لن ينجحوا أبدا في اخضاع نضال التحرير الوطني للشعب الفلسطيني الذى عقد العزم على الدفاع عن حقوقه الوطنية بأى ثمن . ويعرف الشعب الفلسطيني أنه من أجل تحقيق أهدافه النبيلة ، فان عليه ان يحارب وان يبذل الدماء وعن طريق ذلك سوف يضمن وجوده كأمة وسوف يستعيد سيادته الوطنية وسلامته الاقليمية .

وفي كفاحه البطولي الذي لا مثيل له ، فان الشعب الفلسطيني يقدم اسهاما قيما للقضية الكبرى وهي كفاح الشعوب ضد الامبريالية والامبريالية الاشتراكية والرجعية . وبهذا الكفاح فانه يبدي مرة اخرى حقيقة تاريخية لا جدال فيها ألا وهي ان الشعوب ، حتى ولو كانت صغيرة فـي العدد ، عندما تكافح من أجل قضية عادلة ونزيهة كقضية التحرير الوطني والاستقلال لن تقهر . ولهذا السبب فان تصفية الكفاح العادل للشعب الفلسطيني وللمسألة الفلسطينية ككل كانت ولا تزال من الأهداف الرئيسية لاسرائيل وللامبريالية الامريكية وللاعداء الآخرين للشعب الفلسطيني . ولقد أخذ الامبرياليون والصهاينة أعداء الشعب الفلسطيني ذلك في الاعتبار ، ولهذا فهم يحاولون الاستفادة من اتفاقات كامب ديفيد وفكرة " التسوية السلمية " ومناورات اخرى مثل " الحكم الذاتي الفلسطيني " لتحقيق أهدافهم وتصفية قضية فلسطين .

ولقد كنا نعتقد وأصبحنا واثقين الآن من ان الشعب الفلسطيني سوف يتغلب على جميع اعدائه ومؤامرتهم لأنه يعلق آماله على نضاله ، وعلى التأييد المخلص من الشعوب العربية الشقيقة ، والشعوب الأخرى المحبة للسلام في العالم . ان كفاحه عادل وبطولي ومجيد ويتمتع بالتأييد الكامل والمساندة من جميع القوى المحبة للحرية في العالم .

وعندما توجه بحديثه الى الدورة الثامنة لمؤتمر حزب العمل في البانيا والتي عقدت منذ شهر مضى ، فان زعيم الحزب الالباني والشعب الالباني الرفيق انور خوجه قال :

" ان اواصر صداقة قديمة ومخلصة تربط بين الشعب الالباني والشعوب العربية الشقيقة . لقد أيدنا وسنواصل تأييدنا حتى النهاية لكفاح الشعوب العربية العادل من أجل تحرير الاراضي العربية المحتلة من قبل المعتدين الصهاينة الاسرائيليين ، ومن أجل استعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين الشهيد . وفي جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية وفي الشعب الالباني ، سيجد شعب فلسطين البطل ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، أصدقاء مخلصين ومدافعين بعزم عن قضيتهم الوطنية العادلة " .

السيد لينغ كوينغ (الصين) (الكلمة بالصينية) : منذ سنوات كثيرة وموضوع فلسطين ،

وهو لب مسألة الشرق الأوسط ، كان موضع اهتمام دولي عظيم . وقد عملت الأمم المتحدة بنشاط

خلال كل هذه السنوات من أجل الوصول الى حل عادل ومعقول لهذه المشكلة . ومنذ انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة في تموز/يوليه ١٩٨٠ والدول العربية والشعب الفلسطيني والرأى العام العالمي بصورة عامة ، يدعون بجدية جميع الأطراف المعنية والأمم المتحدة لا تخان تدابير عملية فعّالة لتيسير التوصل الى حل عاجل للمسألة الفلسطينية . وفي العام الماضي وبقيادة السفير ماساما سارى فان " اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف " قد بذلت جهودا كبيرة في هذا الشأن . ونحن باسم الوفد الصيني نعرب لها عن تقديرنا . وفي الوقت نفسه نود ان نشيد كذلك بجهود الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد له واللذين يخوضان كفاحا مريرا من أجل استعادة حقوقهما الوطنية .

وفي بياناتهم خلال اليومين الماضيين ، فان مندوبي منظمة التحرير الفلسطينية وكثير من البلاد العربية قد ذكروا منشأ وتطور المسألة الفلسطينية عبر العقود الثلاثة الماضية ، وانه خلال هذه الفترة قد قامت حروب اربع كبيرة في الشرق الأوسط ، وقد احتلت اسرائيل مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية والعربية بقوة العدوان المسلح ، واضطرت اربعة ملايين من الفلسطينيين ان يتركوا منازلهم وان يعيشوا عيشة البؤس في اراضي اجنبية أو ان يعانوا من الذلة تحت الاحتلال العسكى الاسرائيلي . ولكي يتمكنوا من العودة الى ديارهم واسترداد حقوقهم الوطنية فان الفلسطينيين يخوضون كفاحا لا هوادة فيه اكتسب تعاطف وتأييد كثير من الحكومات والشعوب في العالم .

ومنذ فترة طويلة بينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني تقود كفاح الشعب المسلح كانت تخون ايضا بصورة نشطة نهائيا سياسيا ودبلوماسيا من أجل توحيد البلدان العربية المختلفة وكسب تعاطف العالم الثالث وجميع البلاد المحبة للعدالة في العالم . ولقد اصبحت المنظمة قوة سياسية فعّالة في الشرق الأوسط والمجتمع الدولي .

وفي السنوات الأخيرة ، فان الأمم المتحدة قد منحت منظمة التحرير الفلسطينية المركز الذى تستحقه واعتمدت سلسلة من القرارات المناسبة للتوصل الى حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط . ان القرار المعتمد في الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة ، قد أكد مرة أخرى " الحقوق

غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في فلسطين بما في ذلك حقه في بناء دولة مستقلة ذات سيادة " وان " مذانة التحرير الفلسطينية الممثلة لشعب فلسطين لها الحق في المشاركة على قدم المساواة في جميع الجهود والمناقشات والمؤتمرات المتصلة بمشكلة فلسطين داخل اطار الأمم المتحدة " . ان الأمم المتحدة بهذه الجهود السابق ذكرها ، قد اسهمت اسهاما مفيدا في حل هذه القضية وقد حظيت بتأييد الاغلبية العظمى من دول العالم .

ومع الأسف فان الجانب الآخر للنزاع أى السلطات الاسرائيلية ، تصر على موقفها العدواني وتتجاهل قرار الأمم المتحدة ذا الصلة وترفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ وتستمر في اقامة المستوطنات اليهودية والتوسع فيها في الاراضي المحتلة وتقمع الشعب الفلسطيني العربي هناك وتصادر ممتلكاته وتخضعه للطرده التعسفي وللاعتقال والتعذيب بل وللذبح . ان السلطات الاسرائيلية تقيد وتسجن وتطرد وحتى تقتل رؤساء البلديات من الشعب الفلسطيني . وحتى وقت قريب كانت السلطات الاسرائيلية تعلن صراحة ان اسرائيل " لن تسحب مطلقا من الضفة الغربية " وهي تخطط لمضاعفة عدد اليهود في مستوطنات الضفة الغربية .

وفضلاً عن ذلك ، فإن إسرائيل قد أعلنت من طرف واحد ان القدس سوف تأل عاصمة اسرائيل الابدية التي لا تنقسم ، وقررت بصلف ان تشق قناة خلال قطاع غزة تربط بين البحر الابيض والبحر الميت ، ولجأت الى خدعة " الحكم المدني " لكي تطيل من احتلالها لهذه الأراضي . ان السلطات الاسرائيلية قد انتهكت الحد الأدنى من قواعد القانون الدولي وقصفت المفاعل النووي العراقي بعنف وكذلك المنشآت الذرية كما هاجمت جنوب لبنان . ان جميع هذه الأعمال الاجرامية من جانب السلطات الاسرائيلية ، قد زادت من الاضطراب والتوتر في الشرق الأوسط ، وجلبت الآلام لشعوب المنطقة بما فيها شعب اسرائيل . وسياسيا ، فقد أصبحت اسرائيل معزولة اليوم . ومن الناحية الاقتصادية تواجه صعوبات كثيرة وهي : التضخم والبطالة المتزايدة وانخفاض مستوى المعيشة بين الشعب الاسرائيلي ، وهذه هي النتائج الضارة المحتومة للسياسة العسكرية التي تقوم على العدوان والتوسع .

وليس من باب المصادفة ان ترفض اسرائيل ارادتها . فهناك دولة عظمى تصر على مساندة اسرائيل وترفض مواجهة الحقائق في الشرق الأوسط وترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وما زالت تقدم المساعدة الاقتصادية والعسكرية الكبيرة لاسرائيل . ان مثل هذه السياسة قصيرة النظر ، تزيد من الفرص لدولة عظمى اخرى لكي تتدخل في الشرق الأوسط . ان هذه الدولة العظمى الاخرى تحت ستار انها الحليف الطبيعي للشعوب العربية ، تصطاد في الماء العكر في الشرق الأوسط وتحاول بشتى الوسائل التدخل في منطقة الشرق الأوسط محاولة اقامة قواعد استراتيجية تخدم هدفها الاستراتيجي في السيطرة على هذه المنطقة واحتواء اوروبا الغربية . والآن فان الفلسطينيين والعرب قد ضموا صفوفهم وسعوا نحو التضامن مع جميع الشعوب المحبة للسلام والعدالة وشعوب العالم الثالث ، لكي يقضوا على كل تدخل من جانب القوى الكبرى ويعملوا على تحقيق اهدافهم القومية النبيلة .

ويقصد تسهيل الوصول الى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط ، فان المجتمع الدولي والبلاد المعنية ، قد قدما عددا من المقترحات والمبادرات في هذا الصدد . وقد سجلنا ان هناك مبادرة أخيرة من قبل دولة عربية أثارت اهتماما عاما من جانب المجتمع الدولي . ان الحكومة الصينية سوف تعطي تأييدها الايجابي دائما لجميع المبادرات والأعمال التي تهدف الى تسهيل التوصل الى

حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني . وأود ان انتهز هذه الفرصة لكي اكرر مرة اخرى انه للتوصل الى حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط ، فان الحكومة الصينية توافق على ما يلي : وجوب انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس . اعادة الحقوق الوطنية الى الشعب الفلسطيني بما في ذلك حق العودة الى وطنه ، وحق تقرير المصير ، وحق اقامة دولته . تمتع جميع دول الشرق الأوسط بحقها في الاستقلال والوجود . وفي رأينا ، فان منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني يجب ان تشارك في جميع الجهود الرامية الى التوصل الى حل شامل وعادل لمشكلة الشرق الأوسط . ان الحكومة الصينية والشعب الصيني ، كما كانا دائما ، يؤيدان الكفاح العادل للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية لاسترداد حقوقهم الوطنية وأراضيهم التي فقدوها . وختاما ، فانه يحدونا الأمل في انه بالجهود المشتركة لجميع البلاد المحبة للسلام وللشعوب العالم أجمع ، سوف تقوم الدورة الحالية للجمعية العامة ببذل مزيد من الاسهام للتوصل الى حل عادل ومعقول لمشكلة فلسطين .

السيد عمر الشيخ (السودان) : قضية فلسطين والحالة المساوية التي طال

يميشها شعبها العربي تطرح في اطار الأمم المتحدة من زاوية علاقتها العضوية بانتهاك مبدأ احترام حقوق الشعوب الأصلية في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة . ان هذه الانتهاكات تنافي ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتشكل بذلك تهديدا خطيرا للأمن والسلام الدوليين .

في مطلع هذا الأسبوع كان الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، فتأكد مجددا الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وتجسد التأييد المتعاظم لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وبرز اجماع للرأى العام الدولي بأن قضية فلسطين هي في صميم مشكلة الشرق الأوسط ، ولا يمكن تصور أى حل لمشكلة الشرق الأوسط لا يأخذ بعين الاعتبار التام ، الأمانى المشروعة للشعب الفلسطيني . وفي ذلك الاحتفال ، بات واضحا وجليا ان ايجاد الحل العادل لقضية فلسطين يجب ان يشكل باستمرار ، اكثر المهام العاجلة والملحة في جدول اهتمامات المجتمع الدولي .

واليوم ان تبحث الجمعية العامة في قضية فلسطين يهمننا ان نلفت نـأر هذا الجمع الموقر الى ان اية محاولة لتأجيل التوصل الى الحل العادل لهذه القضية ، اعتمادا على حصيلة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ، خاصة القرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) والقرار (دإط- ٢/٧) ستدفع من غير شك منطقة الشرق الأوسط نحو انفجار حقيقي ، يعرض للخطر ، الأمن والسلم الدوليين . اننا نذكر بهذه المناسبة ان التضحيات الجسيمة التي قدمها الشعب العربي الفلسطيني ومقاومته الباسلة في وجه كل اساليب القهر والظلم والطغيان التي ظل يمارسها الكيان الصهيوني منذ ان زرعت اسرائيل في المنطقة ، هي التي دفعت بالاسرة الدولية لأن تنظر الى قضية فلسطين بمنظار سياسي ، فجاء قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د-٢٩) بمثابة تحول ايجابي في مسار تطور القضية الفلسطينية . وكنيجة طبيعية لذلك التحول التاريخي ، أجازت الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب القرار ٢٠ / ٣١ باعتبارها أساسا لحل القضية الفلسطينية .

ان وفد السودان ، ينتهز هذه المناسبة ليتقدم بالشكر والثناء للدول الأعضاء في اللجنة ، وبصفة خاصة لرئيسها السيد السفير ماساما سارى ، المندوب الدائم للسفارة ، ومقررها السفير فيكتور غوسي ، المندوب الدائم لمالطة على ما بذلوه من جهد مقدّر ونشاط مكثّف خلال العام الماضي على نحو ما جاء في تقرير اللجنة لهذه الدورة . ان المبادئ الأساسية التي اهدت بها اللجنة في انجازها لأعبائها ، جاءت وفقا للولاية الممنوحة لها من قبل الجمعية العامة ، فكانت توصياتها ثمرة حقيقية ونتيجة طبيعية تتفق والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . ولهذه الأسباب الموضوعية ، كان طبيعيا أن تجد هذه التوصيات قبولا واسعا لدى الغالبية العظمى من دول العالم ، فكان اعتمادها من قبل هذه الجمعية منذ دورتها الحادية والثلاثين . وبالتالي لم تعد حقوق الشعب الفلسطيني بحاجة الى استجداء العطف بقدر ما أصبحت تتطلب عملا ايجابيا لتنفيذها . ولتحقيق مثل هذا العمل الايجابي ، يتعين على هذه الدورة أن تضع الوسائل الناجعة والكفيلة بنقل تلك التوصيات الى حيز التنفيذ ، وذلك بمراجعة الأسباب التي حالت دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ان استعراضا سريعا لأحداث العام الماضي وحده ولما شهدناه من ممارسات ارهابية للكيان الصهيوني ، يؤكد ما ظللنا نردده في هذا المحفل وفي غيره من المحافل الدولية من أن اسرائيل تشكل مصدر كل توتر وتفجر في أوضاع الشرق الأوسط بالقدر الذي يهدد الأمن والسلام العالميين . لقد شهدنا في هذا العام ، امتداد يد الارهاب الاسرائيلي لما وراء الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بشن العدوان على المنشآت النووية العراقية ، وحرب الابداء ضد شعب لبنان وشعب فلسطين في المخيمات ، واستمرار اسرائيل في بناء المستوطنات ، وتعريض الأماكن الدينية للخطر بحفر اسرائيل لنفق تحت الحرم الشريف ، وشق قناة تربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت ، ضاربة عرض الحائط بكل الأعراف والقوانين الدولية .

ان اسرائيل وحركة الصهيونية التي ترعاها وتقف وراءها ، تتحدى الشرعية الدولية ، باستمرارها في انتهاك مبادئ الميثاق ، وكل ما صدر عن الأمم المتحدة من قرارات ، تمعن في الماضي ، من غير حساب أو عقاب ، في اغتصاب فلسطين ، وضم الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك

القدس الشريف ، وترفض الانسحاب الكامل وغير المشروط ، وفوق هذا وذاك تتجاهل في عنجهية فريدة الحقوق الطبيعية والشرعية لشعب فلسطين . ان تحدى اسرائيل لهذه المنظمة وخروجها على ميثاقها ، لهما أساس التوتر والتفجر للأوضاع في الشرق الأوسط . وغني عن القول ان اسرائيل لا تجرؤ على ممارسة دور الخارج على القانون ، المتمرد على الميثاق ، المتسلي ببطش ماء الابرياء ، المصمم على التوسع والاحتلال والضم بقوة السلاح ، لولا احساس اسرائيل أنها تملك لنفسها حقاً خاصاً ، ووضعاً يميزها على الآخرين ، يضمها فوق القانون ، فوق هذه المنظمة ، وفوق ميثاقها وكل ما صدر ويصدر عنها من قرارات . اننا نلاحظ بالأسف الشديد ، أن مجلس الأمن ، الذي فشل مراراً وتكراراً في اتخاذ الاجراء المطلوب لضمان تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، يتحمل المسؤولية الأولى والمباشرة لكافة الممارسات الاسرائيلية وما قامت به اسرائيل من عدوان على الشعوب والدول العربية . نقول هذا ونحن نرى في عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني ، وتجاه الوضع المتفجر في الشرق الأوسط ، السماح ، بل الضوء الأخضر لأن تضي الزعامة الصهيونية في اسرائيل في التماذي في حرمان شعب فلسطين من ممارسة حقوقه الشرعية والطبيعية التي كفلها الميثاق ، وأقرها المجتمع الدولي منذ الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة وظل يعيد تأكيدها في كافة الدورات المتعاقبة .

ان أصول وأبعاد القضية الفلسطينية لم يعد يكتنفها الغش أو الخداع أو ملامسات التاريخ . فقضية فلسطين هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط ، ومن ثم يتعين على الأمم المتحدة أن تشرع اليوم نحو عمل جاد وبناء يكفل الحل العادل لهذه القضية ويضمن لشعب فلسطين ممارسة حقوقه الشرعية والطبيعية المقررة . ولكن كنا على قناعة تامة بأن الأمم المتحدة هي خير وعاء وأفضل اطار لتحقيق هذه الغاية ، الا أننا لا نرى بديلاً لفرغ العقوبات على اسرائيل بموجب الفصل السابع من الميثاق ، ليس لوضع حد لصلف اسرائيل فحسب ، بل ولحملها واذعانها للإرادة الدولية ، انتصاراً للمبادئ السامية التي من أجلها أنشئت هذه المنظمة وفي مقدمتها ارساء دعائم الحق والعدل والسلام .

السيد غيرينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

لأكثر من ثلاثين سنة ، فان مأساة الشعب العربي الفلسطيني مازالت قائمة . ان هذا شيء لم يسبق له مثيل خلال قرون عديدة من التاريخ .

ان الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى عديدة قد أولت اهتماما كبيرا الى القضية الفلسطينية بجميع جوانبها . ولكن بالرغم من ذلك ، فان هذه الجهود الدولية النبيلة والعادلة الرامية الى إيجاد حل لقضية فلسطين العاجلة قد تعرّضت دائما لمقاومة الدوائر الحاكمة في اسرائيل التي ترفض مقررات الأمم المتحدة التي تسعى الى وضع حد لمأساة الشعب الفلسطيني . ان اسرائيل مازالت تواصل تحديها لجميع شعوب العالم وذلك باستمزازها بجميع هذه الحلول .

في القرار المعنون " انتهاكات اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بسلوكها في الأراضي العربية المحتلة وهجماتها على لبنان " ، الذي تم اعتماده من قبل المؤتمر البرلماني الدولي الثامن والستين ، المعقود في هافانا في الفترة من ١٥ الى ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (A/36/584) ، ذكر بقلق شديد أن عدد هذه القرارات ، بدءا من قرار الجمعية العامة ١٩٤٤ الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ، الذي دعا اسرائيل أن تسهّل اعـدادة اللاجئين الفلسطينيين ، قد بلغ ١٥٠ قرارا ، وأن الحكومة الاسرائيلية قد أعلنت دائما رفضها الامتثال لها .

بالإضافة الى ذلك ، فان اسرائيل تكثف أعمالها العدوانية والارهاب ضد الشعوب الفلسطينية والعربية الأخرى ، كما يبدو من دراسة الأحداث التي وقعت في الشرق الأوسط فيما بين الدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين للجمعية العامة .

ان اسرائيل بصورة منتظمة ويفكر ضيق تنفذ اجراءات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من الأراضي ترمي الى استمرار الاحتلال الاسرائيلي لها . وفي هذا الصدد ، فقد اعتمد مجلس الأمن القرارين ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) اللذين ينصان على أن جميع الاجراءات التي تتخذها اسرائيل لتغيير الطابع السكاني والهيكلي المؤسسي أو الوضع القانوني لفلسطين والأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس أو أية اجزاء أخرى ، لاغية قانوناً ، كما أن سياسة اسرائيل وممارساتها لتوطين بعض سكانها أو المهاجرين الجدد في اجزاء منها ، تعتبر انتهاكاً مستمراً لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب .

ان المحاولات العنيدة لاسرائيل لممارسة سياسة الاستعمار في الأراضي العربية المحتلة ، توجد مزيداً من العقبات نحو الحل العادل والشامل لمشكلة الشرق الأوسط ككل ، كما تهـدد الأمن والسلم الدولي . ان اسرائيل ليست مدينة لسلوكلها غير القانوني تجاه العرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة فحسب وانما أيضاً لممارستها سياسة الرعب ضد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في بلاد أخرى ، وضد شعوب تلك البلدان التي قدمت المأوى لأولئك الذين طردوا من وطنهم .

ان المثل الصارخ على ذلك ، هو عدوان اسرائيل على جنوب لبنان في هذه السنة . ان المرء يفتنح عندما يقرأ عن التدمير الكبير والتقتيل الجماعي للمدنيين المسالمين عن طريق استخدام الأداة العسكرية الاسرائيلية خلال خمسة عشر يوماً ليل نهار في قصف القنابل والقذائف لذلك الجزء من دولة لبنان ذات السيادة وخاصة فيما يسمى " بالمثلث الجهنمي " بين صيدا وصور والنبطية . ان وصف تلك الأحداث في تقرير بعثة مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز عن زيارتها للبنان في آب/أغسطس هذا العام والوارد في الوثيقة A/36/547 جاء في الفقرة ٦٤ منه ما يلي :

" صدمت البعثة عند زيارتها للبنان بالطبيعة الوحشية للغارات الاسرائيلية "

(A/36/547, para. 64)

ان تلك الهجمات قد وجهت مباشرة وبصفة خاصة ضد جميع معسكرات اللاجئين الفلسطينيين الواقعة بين بيروت والحدود . ان جميع أنواع الأسلحة الفتاكة قد استخدمت ضد اللاجئين

الفلسطينيين ، وبلغت الخسائر أكثر من ٢٥٦٧ شخصا ، وقد تم تدمير المئات من المباني السكنية والمستشفيات والمدارس والكبارى والطرق والمؤسسات الصناعية وغيرها من الأهداف المدنية . وبعد الأحداث الدامية لمدة خمسة عشر يوما في الجنوب اللبناني ، قامت بزيارته بعثة مختصة أخرى من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وفي تقريرها الوارد في الوثيقة A/36/521 استخلصت البعثة النتيجة التالية :

” وكان كل الضرر الناجم عن الهجوم الذي وقع في تموز/يوليه قاصرا كلية ، حسبما أمكن تبينه ، على الأهداف المدنية ، ويهدو وكان الهدف منه هو ارباب السكان المدنيين وتدمير معنوياتهم ” (A/36/521, para. 13).

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، يود أن يشيد بالشجاعة وبالموقف الثابت وبشعور الشعب الفلسطيني وبممثلته منظمة التحرير الفلسطينية . ان منظمة التحرير الفلسطينية قد استطاعت مواجهة أعمال أخرى من العدوان من جانب اسرائيل في نضالها المشروع لحماية حقوقها الثابتة .

ان اسرائيل كقطاع طريق ، قامت بعمل اجرامي ضد العراق عندما قصفت مركز البحوث النووية للاستخدام السلمي للطاقة النووية بالقرب من بغداد في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨١ . ان ذلك العدد الكبير من الأعمال العدوانية لاسرائيل ضد شعب فلسطين والبلدان العربية الأخرى ، لم يكن من الممكن أن يتم دون التأييد الكامل من واشنطن لمثل تلك المغامرات الحالية . ان تل أبيب تقوم علانية وعلى مستوى الدولة ، باتباع سياسة عدوانية ارهابية ضد الدول الأخرى وشعوبها . ان الولايات المتحدة تقدم لها الأسلحة وتغطيها سياسيا كي تزي هنا في الأمم المتحدة .

ان الاتفاق الاسرائيلي الأمريكي بشأن التعاون الاستراتيجي ، هو مؤامرة جديدة ضد شعب فلسطين العربي وجميع شعوب الشرق الأوسط ، وقد تم ذلك حتى يكون من الممكن للولايات المتحدة ، عن طريق اسرائيل رجل البوليس الوفي والأمين لها ، أن تستمر في سيطرتها الامبريالية على الشرق الأوسط لمصالحها الاقتصادية والسياسية الأنانية والتي تتصل أساسا بالبتروول .

(السيد غيرينوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ومع ذلك ، فان مثل تلك الأوضاع لا يمكن أن تدوم الى ما لا نهاية . ان مسألة فلسطين هي محور مشكلة الشرق الأوسط ككل ، والمشكلة ذاتها ترتبط ارتباطا وثيقا بضمان الأمن والسلم الدولي ليس فقط في تلك المنطقة فحسب وانما على نطاق أوسع ، ولذلك وبعد أن نجد حلا عادلا لمستقبل الشعب الفلسطيني سوف يكون من الممكن تسوية الشؤون الأخرى الخاصة بالشرق الأوسط . وهكذا نطفئ واحدة من أسخن نقط التوتر فوق كوكبنا .

ان الأمم المتحدة في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، قد وضعت خطة لحل مشكلة فلسطين والشرق الأوسط . ومع أغلبية الوفود الأخرى ، فان وفد بلادي قد أيّد اعتماد تلك الاجراءات وتحدث مؤيدا لتنفيذها . وفي هذا الشأن ، فاننا نوافق على الخطوط الارشادية التي صيغت في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الوثيقة A/36/35 فيما يتعلق بحل قضية فلسطين في اطار الوضع في الشرق الأوسط .

وكما كان في الماضي ، فاننا ننظر الى اتفاقية كامب ديفيد المنفصلة على أساس أنها تتعارض مع مصالح الشعب الفلسطيني وكأداة يستخدمها الساسة في اسرائيل وأمريكا لتحقيق أغراضهم الخاصة على حساب الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني العربي . ولكن حركة التحرير الوطني العربية ، قد نجحت نجاحا كبيرا في فشل تلك الخطط . وفي سبيل النضال ضد الحل الاستسلامي ، فقد أنشئت جبهة الصمود والتصدي الوطنية والتي تتألف من سوريا ولهبيا والجزائر واليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ومؤخرا ، فان المجتمع الدولي قد شاهد تكثيفا في المحاولات للتقدم بمقترحات أخرى جديدة مختلفة لحل المشكلة الفلسطينية والموقف في الشرق الأوسط ككل ، وجميعها يقدم دليلا جديدا على فشل صفقة كامب ديفيد التي أدينت من جانب أغلبية الدول حتى قبل الآن . ان شعب فلسطين والقوى التقدمية في العالم العربي ، لديهم الخبرة الكافية في النضال والنضج السياسي لإفشال أية خطط لحل مشكلة فلسطين لا تتماشى مع الحقوق المشروعة ومصالح الشعب الفلسطيني والشعوب الأخرى في المنطقة .

ان معظم الوقائع الأخيرة تبين أنه ما من محاولات تدور خلف الستار كالمفاوضات المنفصلة بشأن الحكم الذاتي للفلسطينيين أو أية مبادرات من طرف واحد لا تأخذ بالكامل في الاعتبار جميع المصالح في الشرق الأوسط ، يمكن أن تضمن خلا عادلا وشاملا للمشاكل المترابطة لفلسطين والشرق الأوسط . ان مثل ذلك الحل يحتاج بالحاح الى تسوية تلك المشاكل بأمانة وعلى أساس عادل وواقعي . ان ذلك الحل يتطلب تعاون كل من يتمسكون بمثل العدالة ويرغبون في استتباب سلام دائم في الشرق الأوسط .

ان هذه الفكرة قد أعرب عنها في اقتراح عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط ، وقد قدم هذا الاقتراح الى المؤتمر السادس والعشرين للجنة المركزية للحزب الشيوعي في شباط / فبرابر ١٩٨١ . وعن طريق جهود جميع الأطراف المعنية ، فقد يكون من الممكن التوصل الى تسوية سلمية للمشكلة ولن يتم ذلك لصالح البعض وعلى حساب الآخرين ولكن سيكون في صالح الجميع . ان مثل هذا المؤتمر يمكن أن تشارك فيه جميع الدول العربية التي تشترك في الحدود مع اسرائيل واسرائيل نفسها وبالضرورة منظمة التحرير الفلسطينية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة وأن تمثل فيه أيضا المناطق المتاخمة للشرق الأوسط مثل غرب أوروبا وشمال افريقيا وجنوب آسيا .

ان هذا المؤتمر يستطيع في النهاية أن يكون بداية لحل عادل لقضية شعب فلسطين في اطار تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط . ان فكرة عقد هذا المؤتمر قد أيدها عدد كبير من الدول . وفي هذا الصدد أود أن أقتبس الفقرة ٣٢ من تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والتي جاء بها ما يلي :

" ان اللجنة لاحظت بارتياح أيضا اعلان الرئيس ليونيد بريجينيف رئيس مجلس السوفيات الأعلى والسكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، الذي تضمن اقتراح بذل مساع صادقة لتحقيق تسوية شاملة وعادلة لمشكلة الشرق الأوسط . وان ذلك يمكن أن يتم عن طريق عقد مؤتمر دولي بمشاركة جميع الأطراف المعنية والمهتمة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بطبيعة الحال " . (A/36/35)

وختاما ، أود أن أعرب عن تمنياتنا بمزيد من النجاح للشعب الفلسطيني في تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط وفي كفاحه من أجل استقلاله الوطني واقامة دولته . وسوف نكون دائما على جانب قضية فلسطين العادلة .

السيد ها فان لاو (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : اسمحوا لي أولا أن أعرب عن
تهانئي الحارة والأخوية بمناسبة الكلمة التي ألقاها صباح أمس السيد فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهو شخصية بارزة من شخصيات الكفاح البطولي الذي يخوضه

شعبه من أجل الاستقلال والحرية وهو جدير بكل احترامنا واعجابنا ، ونحن واثقون من انتصار هذا الشعب في النهاية .

كذلك فاني أهدئ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لجهودها المحمودة والمتواصلة في القيام بمهمتها المتمثلة في تقريرها العميق الشامل المقدم الى هذه الدورة .

ان الجمعية العامة تتناول اليوم موضوعا أصبحت له منذ سنوات طويلة ، الأهمية الأولى على جدول أعمال الأمم المتحدة * .

وفي الواقع ، فان مسألة تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني منذ عقود كثيرة ، كانت ولا تزال مشكلة تتعلق بضمير البشرية التقدمية بأسرها ، لأن الأمر لا يتعلق فقط بإعادة الحقوق الأساسية لشعب أضطر بسبب التوسع الصهيوني الى ترك وطنه ، وانما هي مشكلة القضاء على العوامل التي ما زالت تجعل من هذه المنطقة ، منطقة ساخنة بل ومن أسخن المناطق الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وخلال ثلاثة عقود انفجرت أربع حروب ، لازالت آثارها واضحة حتى اليوم . ان حل مشكلة الشرق الأوسط - ولب هذه المشكلة هي مشكلة فلسطين - لا يؤثر فقط على مصير شعوب هذه المنطقة ولكنه يؤثر تأثيرا مباشرا على السلم والأمن الدولي .

وخلال هذه العقود الماضية ، وفي ظروف صعبة ومعقدة لم تعرفها الشعوب طوال التاريخ ، فان شعب فلسطين كان يكافح من أجل استرداد حقوقه الوطنية الأساسية . ومن خلال كفاحه البطولي وبتضامن الشعوب العربية ويتأييد قوى السلم والتقدم في العالم ، فقد أكد الشعب الفلسطيني بنفسه وجوده كأمة وحقه في العودة الى وطنه وانشاء دولته الخاصة به المستقلة ذات السيادة كسائر الشعوب . ومن خلال نفس هذه المعركة التي حظيت باعجاب البشرية كلها ، فان شعب فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية - وهي الطليعة الفلسطينية - قد أصبحت قوة طليعية في جبهة الكفاح الضاري الذي تخوضه الشعوب العربية من أجل قضية تحرير فلسطين وجميع الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل عن غير حق ، كما أصبحت عاملا هاما لا يمكن اغفاله في البحث عن السلم والأمن في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم . واليوم ، معروف أن السلم الدائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيدة مارتينيز (المكسيك) .

طالما لم يتوصل الى حل عادل لمشكلة فلسطين على أساس تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني التي لا يمكن التنازل عنها .

ان تطورات هذه المشكلة خلال العقود الماضية ، قد أوضحت التعارض العميق والواضح بين موقفين أو سياستين . فمن ناحية ، سياسة البلدان العربية والبلدان غير المنحازة والبلدان الاشتراكية وجميع البلدان المحبة للسلم والعدل في العالم كله والتي تدعو الى وقف مباشر لجميع المناورات وأعمال العدوان والتدخل والاحتلال غير المشروع من قبل المعتدين الاسرائيليين والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة واستقلال وسيادة ووحدة أراضي الدول العربية، ومن ناحية أخرى ، الحكومات العسكرية لاسرائيل والولايات المتحدة مع تواطؤ بعض الحلفاء من الغرب الذين يريدون القضاء على وجود الأمة العربية الفلسطينية وأن يقسموا ويضعفوا البلدان العربية وأن يواصلوا بعنف السعي الى أهدافهم التوسعية والاستعمارية في هذه المنطقة .

وكما هو معروف خلال هذه السنوات الطويلة ، فقد اتخذت الأمم المتحدة عددا من القرارات التي تهدف الى ضرورة وجود حل عادل وسريع لمسألة فلسطين ، وقد أيدت في هذه القرارات كفاح شعب فلسطين العادل كما أكدت على حقوق هذا الشعب الأساسية والوطنية واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الذي ينبغي له أن يشترك على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة .

ولقد اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات كثيرة بادانة أعمال اسرائيل العدوانية المستمرة ضد شعب فلسطين والبلدان العربية الأخرى . ان ما نرغب في التأكيد عليه هو أن أعمال تل أبيب في السنوات الأخيرة مثل ضم القدس والتي هي جزء لا يتجزأ من الأرض العربية المقدسة واقامة مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها بالفعل ومشروع القناة بين البحر الأبيض والبحر الميت وأعمال الحفر التي تهدد المباني الاسلامية ، كلها مستمدة بوضوح من رغبة متعمدة في الاستفزاز والتسلط ووضع الأشياء أمام الأمر الواقع . ومن ناحية أخرى فان أعمال القمع ضد الشعب الفلسطيني والاعتداءات المتكررة ضد الأهداف السلمية في الأراضي العراقية والسورية واللبنانية بالذات مع الهدف المتعمد في ارباب السكان المدنيين وتقويض معنوياتهم ، كل ذلك يدل بوضوح على قيام سياسة ارباب دولي .

وفي تحد لجميع قرارات الأمم المتحدة ولادانة الاجماعية من الرأي العام العالمي ، فان حكومة اسرائيل لم تكف عن زيادة وتكثيف نشاطاتها العدوانية العسكرية ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية .

ومن الواضح للجميع أن اسرائيل لا يمكن أن تتماهى في هذا المسلك الصلف ، ما لم تكن تضمن لنفسها تأييدا وتشجيعا من قادة واشنطن . ان الحكومات المتعاقبة للولايات المتحدة سواء كانت من الديمقراطيين أو الجمهوريين ، لم تكف في أعمالها وأقوالها داخل الأمم المتحدة وخارجها عن تأييد كامل لسياسة التوسع والعدوان الصهيونية الاسرائيلية ، وتزداد هذه السياسة عنفا وصلفا في ظل الادارة الامريكية الجديدة . وبعد اعلان التحالف الاستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب ، فقد زادت الولايات المتحدة من مساعداتها بجميع الأشكال لاسرائيل لكي تستخدمها كأداة جوهرية للسيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية على جميع شعوب ولدان الشرق الأوسط . وتظهر التطورات الأخيرة ، بعد ما وقع في مصر مؤخرا ، أن واشنطن تتصنت في عدم العدول عن طريق كامب ديفيد الذي فشل فشلا كبيرا . وتواصل اسرائيل ، مستفيدة من تشجيع الولايات المتحدة ، مخططاتها بضم أجزاء من فلسطين والأراضي العربية المحتلة اليها . وهي تعمل على احياء المفاوضات بشأن ما يسمى بالحكم الذاتي للأراضي المحتلة في حين أن الواقع يختلف عن ذلك كثيرا لأنه يتعلق بالسكان العرب وهدمهم . وفي نفس الوقت تزيد اسرائيل من اربابها وقمعها للشعب الفلسطيني ، وتشن حرب استنزاف ضد لبنان برا وحرًا وجوا .

ان تصعيد عدوان اسرائيل يجرى في نفس الوقت الذي نجد فيه الولايات المتحدة تعلن أنها ستضع أسسها في البحر الأبيض المتوسط. ووحدات قواتها للانتشار السريع استعدادا لأعمال تقوم بها مباشرة ، وترسل الى الشرق الأوسط طائرات " الأوكس " للقيام بما يسمى بالمناورات ، وتقوم بأعمال استفزازية مستمرة وتهديدات بشعة ضد الجماهيرية العربية الليبية ، وارهاب وضغط من مختلف الأشكال ضد الدول العربية الأخرى .

ومن الواضح أن الولايات المتحدة واسرائيل تنفذان خطة جديدة ضارة للغاية للقضاء على حركة المقاومة الفلسطينية وتقسيم واضعاف جبهة التضامن في البلدان العربية بهدف تحقيق مطامعها التوسعية والهيمنة على هذه المنطقة ، وهكذا فانهما تهددان الأمن والسلم الدولي تهديدا خطيرا . ومن أجل التوصل الى حل دائم وعادل لمشكلة الشرق الأوسط ، والتي تمثل مشكلة فلسطين النقطة المركزية فيها ، فانه من الجوهرى أن تقوم الولايات المتحدة بالصدول عن سياستها القائمة على التدخل والعدوان ضد شعوب المنطقة وبلدانها وأن تكف عن دعمها ومساعدتها للنظام التوسعي للصهاينة الاسرائيليين .

وكما ذكرنا في أكثر من مناسبة ، فان حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية ، تعتقد أن الحل العادل والمنصف لقضية فلسطين في سياق الوضع السائد في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق الا على أساس المبادئ التالية : احترام الحقوق الوطنية الأساسية للشعب الفلسطيني وتحقيقها ؛ حقوق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم ؛ الحق في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية بما في ذلك حقهم في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة ؛ وجوب انسحاب اسرائيل فوراً ودون شروط من جميع الأراضي العربية المتحدة ؛ ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والقانوني الوحيد للشعب الفلسطيني ويجب اشتراك هذه المنظمة على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في وضع واعتماد وتنفيذ أى حل لمشكلة فلسطين والشرق الأوسط .

ونحن نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي ينظم بصفة خاصة لهذا الغرض ، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية . وقد لاحظنا بارتياح هذه الفكرة التي وردت في بيان للرئيس ليونيد بريجينيف والسني ذكرت في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ويجب على الأمم المتحدة ادراكا منها لمسئوليتها وحسن تقديرها ، أن تسهم بصورة واقعية وفعالة في تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني المقدسة .

ولقد قدم شعب فييت نام دائما تأييده الى شعب فلسطين في قضيتهم الكبيرة والعادلة التي تهدف الى التحرير الوطني . ان الزيارة التي قام بها الرئيس ياسر عرفات الى فييت نام في تشرين الأول / اكتوبر الماضي ، هي مظهر حي جديد للصدقة والتضامن المتزايد بين الشعبين . وقد أكد البيان المشترك الذي صدر عن الجانبين الفيتنامي والفلسطيني في ذلك الوقت على ما يلي :

" يؤيد شعب وحكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية بحزم شعب فلسطين بقيادة منظمة

التحرير الفلسطينية في كفاحه ضد المعتدين الصهاينة الاسرائيليين الذين هم أداة للإمبريالية الامريكية ، وذلك بقصد استرداد حقوقه الوطنية الأساسية بما في ذلك حق العودة الى وطنه ، وحق تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة بما في ذلك القدس كعاصمة لها ؛ كما أنهما يؤيدان الشعوب العربية في كفاحها من أجل استرداد جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

" ويدين الجانب الفيتنامي بقوة اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المنفصلة بين مصر واسرائيل والتي يعتبر انها سياسة استسلامية وخائنة لقضية الشعب الفلسطيني والشعب العربي بأسره وسوف تهزم هذه السياسة دون شك . ويعبر الجانب الفيتنامي عن تقديره الكبير للدور الايجابي الذي تقوم به جبهة الصمود العربية ، والتي تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية عضوا هاما فيها ، في تعزيز التضامن مع الشعب الفلسطيني والعربي وافشال جميع المناورات والتخريب الامبريالية الامريكية والصهيونية الاسرائيلية " .

لقد حان الوقت لكي تعتمد الجمعية العامة قرارات قوية تؤيد بها وتدعم باسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قضية شعب فلسطين العادلة ، وأن تطلب مرة أخرى ، من مجلس الأمن أن يتخذ بسرعة اجراءات فعّالة طبقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق لاجبار اسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، أي المتصلة بفلسطين .

السيد الأوغم (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : ان دراسة قضية فلسطين من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة تعبر مرة أخرى عن اهتمام المجتمع الدولي المستمر بالنسبة لتطور هذه المشكلة التي تحدد مستقبل السلم والأمن في الشرق الأوسط تلك المنطقة الحساسة من العالم .

فاليوم هناك واقع مسلم به عالمياً ، وهو أن المسألة الفلسطينية تشكل لب مشكلة الشرق الأوسط ، وان اسرائيل وحدها هي التي تتعننت حتى الآن في عدم الاعتراف بهذه الحقيقة الثابتة مما أدى الى وقوع المنطقة كلها في أزمة دائمة .

ومنذ الدورة الأخيرة للأمم المتحدة ، فان هناك استراتيجية جديدة للتوتر تهدف الى القضاء على الفلسطينيين وارهاب الشعب اللبناني ، قد استخدمتها اسرائيل . وهناك أيضاً الوسائل العسكرية الضخمة ومنها الطيران والبحرية والجيش الهربة قد استخدمتها القيادة الاسرائيلية ضد معسكرات اللاجئين وضد المقاومة الفلسطينية في لبنان . ان القصف الوحشي لبعض الأحياء السكنية في بيروت ونشر الصواريخ الدفاعية السورية أرض جو للحماية ضد الغارات الجوية الاسرائيلية وتدبير المفاعل الذري في تموز/يوليه كل ذلك كان من شأنه أن يثير انفجاراً لا يمكن تقدير مخاطره .

ان الذين فكروا في أن اتفاقات كامب ديفيد سيكون لها أثر دافع بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط ، قد تبينوا حقيقة الأمر . ان هذه العملية التي بعثت بعض الأمل لدى بعض البلاد قد حولتها اسرائيل الى سلم منفصل وهو الهدف الذي تتوخاه تل أبيب . وبالفعل فانه بمجرد توقيع هذه الاتفاقات مع مصر فان الحكومة الاسرائيلية انطلقت بسياستها التوسعية في الضفة الغربية وغزة والجولان ، وكل شيء يجري كما لو ان هذه الأراضي العربية كانت منذ أكثر من ألف سنة شيئاً لا صاحب له وقد أعطيت لها في الوقت الحالي أسماء دينية بقصد الاستعمار وتوطين الاسرائيليين .

واستهتارا بقواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، فان اسرائيل تصر على اتباع هذه السياسة التي وصفها المستشار كرايسكي بأنها توسع صلف ، حيث أنه وفقا لبيان حديث أصدره وزير الدفاع الاسرائيلي سينفذ قريبا وخلال السنوات الخمس المقبلة مخطط يستهدف اقامة مستوطنات جديدة . كما أن بيغن نفسه في أحد بياناته قال ان اسرائيل ليس في نيتها التخلي عن شبر واحد من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

أما بالنسبة للقدس ، وهي مهد الأديان السماوية فان السلطات الاسرائيلية قامت باجراء تغييرات كثيرة في الهياكل التاريخية والسكانية للقطاعات العربية في هذه المدينة تمهيدا لضمها . ان قرار اسرائيل بتغيير وضع القدس لتجعل منها عاصمتها الأبدية ، يشكل انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة وتحديا لرأي ملايين المؤمنين في العالم ومساسا غير مقبول بحق سكان هذا القطاع غير القابل للتصرف في تقرير مصيرهم .

ان رفض اسرائيل المتعمد الاعتراف بوجود شعب فلسطين وحقوقه الشابتة في تقرير المصير ، قد أدى بمشكلكتي فلسطين ، والشرق الأوسط الى طريق سدود . ان التوسع والعدوان والصلف ، ثلاث صفات لموقف اسرائيل ازاء التطلعات المشروعة للفلسطينيين في العودة الى وطنهم واقامة دولة لهم .

ان كل شعب من حقه أن يكون له وطن ، فهل سيكون الشعب الفلسطيني هو الشعب الوحيد في الأرض الذي لا يحظى بهذا الحق المعترف به عالميا ولا يتمتع به ؟
وفي عام ١٩٦٥ ، فان الرئيس بورقيبة كان أول رئيس دولة عربية يدعو الى حل سياسي لقضية فلسطين على أساس قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ . ان تونس التي تؤيد دون تحفظ القضية العادلة لشعب فلسطين تؤكد مرة أخرى اقتناعها بأنه لا يمكن أن يتم سلام دائم في الشرق الأوسط دون تسوية شاملة تأخذ في الاعتبار أولا الحق الثابت لشعب فلسطين في تقرير مصيره وفي انشاء دولته المستقلة تحت اشراف منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد له ، والانسحاب الكامل لاسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس .

ان السلام مطلب حتمي لجميع شعوب المنطقة ، ولكنه لا يمكن أن يفرض من جانب اسرائيل على المنطقة كلها . ان سلاما حقيقيا يجب أن يقوم أولا على اتفاق الرأى ضمن احترام الحقوق المشروعة لجميع الأطراف المعنية مع رفض التوسع والسيطرة والاحتكار .

وبحجة الأمن فان اسرائيل تواصل انتهاج سياستها ونحن نعترف هدف هذه السياسة ، فهي تزيد من المستعمرات فتضم من وقت لآخر مساحات كبيرة من الأراضي العربية ، وبذلك فان اسرائيل تريد انشاء وضع غير قابل للانعكاس سيشكل عقبة لا يمكن التغلب عليها في سبيل ممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير ، وهذا أمر لا يمكن قبوله .

ان الأمن يشكل الاهتمام الدائم لجميع شعوب المنطقة فضلا عن انه أمر حتمي للاستقرار والتنمية ، ولذلك لا يمكن أن تكون هناك سيادة لدولة على الدول الأخرى تدفع هذه الدول الى زيادة التسليح والى تحالفات متعددة لمقاومة هذه الهيمنة . فلا سياسة القمع الوحشية التي تقوم بها السلطات العسكرية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ولا أعمال القهر من كل شكل ضد السكان وضد ممتلكاتهم ولا طرد المسؤولين في المجالس البلدية أو غيرهم ، كل ذلك لم يقض على الكفاح البطولي لشعب فلسطين لاسترداد حقوقه الوطنية .

واليوم ، فاننا نرى المجتمع الدولي يؤيد دون تحفظ قضية الشعب الفلسطيني . ان احتفال الجمعية العامة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي يحدد أبعاد هذا التأييد لهذه القضية العادلة .

وأود في هذه المناسبة أن أسرد فقرة من رسالة وجهها الرئيس بورقيبة بهذه المناسبة

تقول :

” ان تونس ترى أن الوقت قد حان لمنظمة الأمم المتحدة لكي تضغط على اسرائيل لحملها على وضع حد لموقف التصلب والتحدى من جانبها وأن تخضع لأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي التي وافقت عليها والتي لولاها ما كان لاسرائيل وجود وبذلك تفتح الباب أمام سعي حقيقي يقوم على الشرعية الدولية بقصد التوصل الى حل عادل وشامل يضع حدا للظلم الواقع على الشعب الفلسطيني في القرن العشرين ويساعده على استعادة حقوقه المشروعة والعودة الى وطنه واقامة دولته المستقلة ” .

ان أية استراتيجية للسلام في الشرق الأوسط لا تعطي أولوية قصوى لهذا الهدف مآلها الفشل . ومن ثم ، فانه من الأمور الملحة القيام دون تأخير باستكشاف طرق جديدة لتحريك الموقف والهدء في عملية سلام حقيقية يمكن أن تتمشى مع التطلعات الأساسية لشعوب المنطقة ، ولا سيما الشعب الفلسطيني . ولكي لا تفشل هذه العملية فيجب أولاً أن تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في جميع مراحل المفاوضات .

وبهذه الطريقة فقط يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط .

السيدة يونغ فاتيما (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد كانت مسألة فلسطين موضع مداوات مكثفة من قبل الأمم المتحدة لأكثر من ثلاثة عقود ، ومع ذلك فاننا اليوم لسنا قريبين من الحل الذي نتمناه جميعا . ورغم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لايجاد حل سلمي وعادل ودائم للمشكلة فانها لاتزال واحدة من أكثر القضايا حساسية وخطورة التي تواجه منظمتنا ، مهددة بالزج بمنطقة غرب آسيا في جولة من الأعمال العدوانية . وانا كانت العواقب الوخيمة المترتبة على هذا الوضع المتأزم تثير القلق فانها لا تثير الدهشة وخاصة عندما تكون اسرائيل هي الطرف المسؤول مباشرة عن أحداث هذه الأزمة باستمرارها في العمل على خرق المبادئ الأساسية للقانون الدولي وبتجاهلها ارادة المجتمع الدولي .

وبالنسبة للقضية المعروضة علينا فاننا ، نجد أنها تتعلق بمصير الشعب الفلسطيني الذي حرم من أراضيه وممتلكاته وحقه في تقرير مصيره واستقلاله الوطني بسبب العدوان والقهر الاسرائيلي . ولقد أعلن المجتمع الدولي بصورة قاطعة أن هذه الأعمال غير مشروعة وغير مسموح بها . وقد أعادت الجمعية العامة التأكيد في الدورة الاستثنائية الطارئة التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٨٠ ومرة أخرى في الدورة الخامسة والثلاثين ، على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في العودة الى دياره واسترداد ممتلكاته وفي تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية . وقد دعت أيضا اسرائيل الى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ووقف بناء مستوطنات جديدة في تلك الأراضي . ولكن كل ذلك لم يجد صدى من جازب السلطات الاسرائيلية بل على العكس من ذلك فقد شرعت تلك السلطات بصورة عنيفة في ضم الأراضي المحتلة ضاربة عرض الحائط بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي ،

هل ان تلك السلطات مستمرة في تغيير المعالم الاسلامية والديموقراطية لمدينة القدس الشريف ، بقصد تعزيز قبضتها على هذه المدينة وتحويلها الى عاصمة موحدة لاسرائيل . ان اسرائيل لم تكثر بما اذا كانت تلك الأعمال تجرح شعور الهلايين من الناس الذين يعلقون أهمية روحية وثقافية كبرى على هذه المدينة المقدسة . ان جنديا واحدا لم ينسحب من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ولكن ما حدث هو أن تدابير قمع أكثر قد تصاعدت من قبل السلطات الاسرائيلية ضد الطلاب والمدنيين الذين كانوا ينوون الاعراب عن معارضة سياسة اسرائيل غير المشروعة في تلك الأراضي . ان وفدي لا ينوى أن يتطرق الى التفاصيل أو أن يسرد باستفاضة الأعمال البشعة البربرية وغير المشروعة التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية ، فلقد ورد ذلك بالتفصيل في تقرير اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية والواردة في الوثيقة (A/36/579) والذي كان موضع دراسة في اللجنة السياسية الخاصة . وبكفي أن أقول ان اسرائيل ما كانت لتستمر طوال هذه السنوات في انتهاج هذه السياسة لو أن كل دولة عضو برهنت ، ولا سيما الدولتان العظيمتان ، عن ارادة أكيدة وعزم على ايجاد حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية . وكما قلنا في الماضي ، فان بعض القوى الكبرى قد أظهرت أنها أكثر اهتماما بالحفاظ على مصالحها وميزاتها الاستراتيجية والسياسية في منطقة غرب آسيا من ايجاد حل يخدم مصالح شعوب المنطقة نفسها . ولقد رأينا كيف أن تلك القوى تحاول أن تؤمن مناطق نفوذها ، وقد لجأت تحقيقا لهذا الغرض الى تقسيم المنطقة وشعوبها وسمحت في نفس الوقت لاسرائيل بتجاهل المطالب الدولية بالانسحاب من الأراضي المحتلة بالقوة . ان مثل هذا الموقف من جانب القوى الكبرى لا يحتمل ولا يمكن أن يؤدي الى حل مقبول ودائم لنزاع غرب آسيا .

ان وفدي يشجعه الاعتراف الدولي المتزايد بقضية فلسطين التي تعتبر جوهر النزاع في منطقة غرب آسيا ، والتي نجم عنها خلال حياة الأمم المتحدة أربع حروب كبرى . واننا نعتقد بحزم أنه لن يكون هناك حل عادل ودائم دون أن تؤخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ولذلك فان ممثلي الشعب الفلسطيني - منظمة التحرير الفلسطينية - ينبغي أن يشتركوا على قدم المساواة في جميع المداولات والمؤتمرات التي تعقد من أجل ايجاد حل سلمي لنزاع الشرق الأوسط .

ان أية محاولة ترمي الى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة ، لن تؤدي الا الى الاضرار بالسعي من أجل التسوية .

ومن الملائم في هذه المناسبة ، أن يؤكد وفدي مرة أخرى تضامنه مع شعب فلسطين في كفاحه العادل من أجل استرداد الحقوق التي اغتصبت منه بالقوة . ومن الأمور الملحة أن يجد الأعضاء في منظماتنا جهودهم وأن يعملوا سويا من أجل رفع الظلم الجائر الواقع على شعب فلسطين ، بحيث يتمكن من ممارسة حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف والعودة الى دياره واسترداد ممتلكاته وتقريب المصير والاستقلال والسيادة الوطنية .

ان وفدي مقتنع بأن توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتي اعتمدها الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، لا تزال توفر الأساس المعقول لايجاد حل لقضية فلسطين . ان الاقتراح الذي ينص على عودة شعب فلسطين الى دياره على مراحل ، واسترداد ممتلكاته وأراضيه ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ تحت اشراف الأمم المتحدة ، واقامة دولة فلسطينية مستقلة ، هذا الاقتراح يشكل أفضل أمل في عودة السلم والاستقرار اللذين افتقدتهما منطقة غرب آسيا طويلا . واننا نحث كل عضو في المجتمع الدولي على أن يتخذ خطوات مناسبة لضمان تنفيذ هذا الاقتراح .

السيد ظريف (أفغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : بينما يستمر بكل عزم الكفاح المتصل للشعب الفلسطيني البطل لتحقيق حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف واقامة دولة فلسطينية مستقلة ، فان تجار الحرب في واشنطن والتواطؤ مع الكيان الصهيوني والدوائر العربية الرجعية يحاولون تجاهل الثورة الوطنية الديمقراطية من أجل تحرير فلسطين وانكار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . ان مشكلة فلسطين تكن في قلب مشكلة الشرق الأوسط ، ولذلك لا يمكن أن يتحقق سلام دائم وعادل في هذه المنطقة ما لم تحل مشكلة فلسطين .

ان المجتمع الدولي منذ ١٩٤٨ قد شهد باستنكار معاناة الشعب الفلسطيني ، ولقد وقف هذا الشعب صامداً أمام اختبار الزمن من أجل تحقيق أمانه المشروعة .

ان الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة والعودة الى دياره ، هي من الحقوق المقدسة التي يجب اقرارها لكل فلسطيني يكتسب هويته وطابعه الوطني .

ان الجمعية العامة بقرارها ٣٣٧٦ (د - ٣٠) في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، قد أنشأت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، كما وافقت الجمعية العامة على توصيات تلك اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين كأساس لحل قضية فلسطين . ولقد كانت هذه التوصيات تهدف الى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف كما اعترفت بها وحددتها الجمعية العامة .

ان هذه التوصيات الصادرة عن اللجنة مازالت دون تغيير وقد تمت الموافقة عليها من الجمعية العامة في دوراتها التالية . ومن دواعي الأسف ، أن توصيات اللجنة لم تتم الموافقة عليها بعد من جانب مجلس الأمن نتيجة لسياسة الغطرسة من جانب الولايات المتحدة الامريكية التي بتأييدها للمعتدين الاسرائيليين تقف ضد رغبات المجتمع الدولي .

ان الدورة السابعة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة التي عقدت في الفترة من ٢٢ الى ٢٩ تموز / يولييه ١٩٨٠ ، قد اتخذت الاجراءات الضرورية نحو تنفيذ هذه التوصيات كأساس لايجاد حل لمشكلة فلسطين .

ورغم القرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة ، فان اسرائيل تواصل سياسة احتلال الاراضي الفلسطينية والعربية الأخرى بما في ذلك القدس .
ويحق للمرء أن يتساءل : كيف يتسنى لاسرائيل أن تتحدى بصلافة القرارات العديدة لهذه المنظمة ؟

ان الاجابة على ذلك بسيطة . ان تأييد بعض أعضاء هذه المنظمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لا يشجع اسرائيل فقط على تجاهل الدعوات المتكررة من جانب الدول الأعضاء لاحترام مبادئ الميثاق والقانون الدولي ولكنه يزيد أيضا من خطورة الموقف المتوتر القائم في المنطقة عن طريق المزيد من الاعتداءات واستمرار الاحتلال .

ولقد انقضت أربعة عشر عاما منذ الاحتلال غير المشروع للأراضي العربية من قبل اسرائيل . وفي تلك الفترة مارست اسرائيل سياسة استيعاب الأراضي المحتلة واخضاع الفلسطينيين وطرد قادتهم .

ان اجراءات السلطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، تتراوح بين تحدى وضع القدس بطريقة غير مشروعة وتغيير الطابع الديموغرافي للمنطقة وبين استغلال الثروات الطبيعية للمناطق المحتلة الذي يعتبر انتهاكا واضحا وصارخا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

ان اجراءات اسرائيل لا تشكل عقبات أساسية فقط أمام ايجاد تسوية سلمية ولكنها تشكل أيضا تهديدا أشد خطورة على السلم والأمن الدولي .

ألم يتخذ التحدى المتفطرس الاسرائيلي لقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي وللرأى العام العالمي أبعادا لا تحتمل ؟ ان التأييد الخطابي لقضية فلسطين لم يعد كافيا ، ولقد حان الوقت لاتخاذ اجراءات محددة لوضع نهاية الى الأبد لبؤس الشعب الذي يكافح بشجاعة من أجل ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني .

ان شعب فلسطين تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل البطل للشعب الفلسطيني ، قد أظهر قدرا كبيرا من المثابرة والحنكة السياسية .

ان الاعتراف العالمي بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، هو دليل على نصر سياسي عظيم للشعب الفلسطيني في الحلبة الدولية .

ولن يثمر أى جهد لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط اذا تم خارج اطار الأمم المتحدة أو مؤتمر دولي ، واذ لم يبين على قرارى الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، واذ لم تشارك منظمة التحرير الفلسطينية بالكامل في هذه الجهود على قدم المساواة مع سائر الأطراف . وهكذا ، فان أية اتفاقات جزئية أو أية اتفاقات لا تأخذ في الاعتبار هذه المبادئ سيكتب لها الفشل .

وكنائب رئيس للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فقد كانت أفغانستان تتابع بنشاط عمل اللجنة بما في ذلك عملها بشأن تقريرها الوارد في الوثيقة A/36/35 .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أهنيء زميلي السفير غوسي مقرر اللجنة على تقديمه الواضح للتقرير .

ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، قد حققت نجاحا ضخما تحت قيادة رئيسها السفير سارى من السنغال ومن سبقه من رؤسائها . ويود وفد بلادي أيضا أن يثني على الوحدة الخاصة بفلسطين برئاسة السيد يوجاسندرام ومعاونيه بما في ذلك أمينة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف السيدة كراشت ، لاخلاصهم في دفع قضية فلسطين قدما الى الأمام . واننا نؤيد توصيات اللجنة في جملتها .

وبينما نحيط علما بعمل ادارة الاعلام ، فان من رأى وفد بلادي أنه يجب اعطاء اهتمام لنشر المعلومات على نطاق واسع ، مع الأخذ في الاعتبار جميع الحقائق المتعلقة بمسألة فلسطين باعتبارها عاملا رئيسيا في كشف الصورة الحقيقية لقضية فلسطين .

وفي الختام ، أود أن أقتبس أجزاء من الرسالة التي أرسلها بابرار كارمال الأمين العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الشعبي في أفغانستان ورئيس مجلس الثورة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية بمناسبة يوم ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني ، حيث قال :

" ان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تؤيد الجهود المتصلة للأمم المتحدة نحو ايجاد حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط مبني على الانسحاب الفوري غير المشروط لاسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة واعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني الممثل تمثيلا حقيقيا بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية ، بما في ذلك اقامة دولته المستقلة " . (A/AC.183/PV.73, p.66)

السيد ابراهيم (اند ونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : منذ أن احتلت اسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس الشريفه في عام ١٩٦٧ ، والمجتمع الدولي يتابع عن كثب السياسات التي تنتهجها اسرائيل . ان هذه السياسات تتمثل ضمن أمور أخرى فيما يلي : أولاً ، انكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة . ثانياً ، تنفيذ مختلف أنواع التدابير الاقتصادية والتشريعية والمالية لا جبار السكان العرب على مغادرة وطنهم قسراً . ثالثاً ، انشاء وتوسيع المستوطنات . رابعاً ، ضم الأراضي العربية ونزع ملكيتها . وخامساً ، قمع السكان الفلسطينيين وتعريضهم لمصاعب عديدة شاقة بغية اقتلاع جذورهم من أرضهم . ومن الواضح أن هذه السياسات والممارسات لها هدف واحد ، هو استعمار الأراضي المحتلة ثم ضمها فيما بعد وذلك تحدياً لقرارات الأمم المتحدة .

ومنذ عدة سنوات ، واهتمامنا يتركز على الجوانب الاجتماعية من المشكلة ، مثل مشكلة اللاجئين ، بينما الجوانب السياسية للقضية الفلسطينية قد احتلت مكاناً أقل أهمية . وخلال السبعينات فقط بدأت الجمعية العامة تشعر باحساس متزايد بالحاجة الى تسوية الجوانب السياسية عند ما اعتمدت في عام ١٩٧٤ القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي أكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير دون تدخل أجنبي ، وحقه في الاستقلال الوطني والسيادة . وتبع ذلك القرار ٣٣٧٥ (د - ٣٠) عام ١٩٧٥ ، الذي دعا منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثل الشعب الفلسطيني ، الى أن تشارك في جميع جهود السلام تحت رعاية الأمم المتحدة على قدم المساواة مع كافة الأطراف . وقد كانت هذه القرارات نقطة تحول في جهود الأمم المتحدة من أجل إعادة حقوق الشعب الفلسطيني في اطار تسوية سياسية شاملة .

ومع ذلك ، وهاماً بعد عام ، ان نجتمع للتصدي لهذه القضية ونعالجها بطريقة مستقيمة وعادلة ، نجد أن اسرائيل تخلق مواقف جديدة . لقد رخصت بانشاء مستوطنات جديدة تستهدف دواًم احتلالها عن طريق تغييرات ديموغرافية وثقافية واجتماعية ودينية . وقد نزع ملكية جزء كبير من الأراضي في المناطق المحتلة على الرغم من الاحتجاجات العربية ، كما أن سيطرتها الشديدة على المياه وغيرها من الضروريات جعلت بقية الأراضي رهن مشيئة اسرائيل . وبالإضافة الى ذلك ، فإن أجزاء كبيرة من مجموع مساحة الضفة الغربية قد أدمجت فعلاً في إقليم القدس الملحق ، بالإضافة الى

ما يسمى بأراضي الدولة ، وممتلكات الفاعين ومناطق "الأمن" . وهي تعلن من جانب واحد أن القدس المحتلة وغير المقسمة هي عاصمتها الأبدية ، وتدنس حرمة كثير من الأماكن المقدسة في الأراضي المحتلة .

وينبغي أن نعترف بأن دعوى اسرائيل بسيادتها على الأراضي المحتلة والمستوطنات القائمة فيها ، هي اعتداء في الصميم على الحياة الاجتماعية العربية . لقد ذهبت اسرائيل الى أبعد حد ، وشيدت الكثير من المستوطنات ، وجعلت من الأراضي المحتلة جزءاً من خطتها التوسعية . الى متى تستطيع اسرائيل أن تتجاهل حقيقة أن القضية الفلسطينية هي لب مشكلة الشرق الأوسط ككل ؟ من الواضح اننا لا نستطيع أن نتسامح بعد ذلك ونغفر لاسرائيل صلاقتها واحتقارها وانتهاكها المنتظم لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها . ان ثلاثة عقود من العنف والمرارة والاحباط والتوتر قد أثبتت أن المشكلة لا يمكن أن تحل الا عن طريق اعادة الحقوق للشعب الفلسطيني . والحقيقة التي يجب الاعتراف بها هي أن اسرائيل ليس أمامها من طريق لضمان سلم دائم سوى حل المشكلة الفلسطينية .

لقد أظهرت منظمة التحرير الفلسطينية مرة تلو الأخرى أنها تتوق باخلاص لوضع حد للقهر والعدوان . وان ما يناضل الشعب الفلسطيني من أجل تحقيقه - وهو بالتحديد استعادة حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف والاعتراف بها - هو ما حاربت من أجله وحققته أم كثيرة في العالم ، وخصوصاً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

ان وفدي يود لذلك أن يؤكد قناعته الراسخة بأن تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية تعتبر شرطاً مسبقاً وضرورياً للغاية من أجل حل مشكلة الشرق الأوسط ككل . اننا نعتقد أيضاً أن الوضع في الشرق الأوسط له آثار عميقة على السلم والأمن ، ليس فقط في هذه المنطقة وحدها وانما في العالم أجمع أيضاً . وقد أصبح واضحاً أكثر من أي وقت مضى أن الأمم المتحدة عليها أن تسعى جاهدة لايجاد تسوية عادلة وسلمية ومشرفة للمشاكل التي يواجهها الفلسطينيون .

وان تجاهلت اسرائيل لفترة طويلة رغبات المجتمع الدولي لضمان حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه ، فقد أصبح من الضروري واللمح اتخاذ التدابير الملائمة وفي ضوء ذلك شاركت

اندونيسيا من جانبها بنشاط في جهود المجتمع الدولي من أجل حل القضية الفلسطينية في مختلف المحافل ، وبصفة خاصة في لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف . ان وفد بلادى يشيد بجهود اللجنة خلال العام الماضي تحت الرئاسة القديرة والماهرة للسفير ماسميا سارى من السنغال . وفي هذا السياق ، يجب أن نذكر بأن مجلس الأمن لم يرد بطريقة ايجابية على طلب الجمعية العامة في الفقرة ١٣ من القرار ١٦٩/٣٥ ألف ، بالنظر في اعتماد التدابير الفعالة بموجب الفصل السابع من الميثاق . وفي ظل هذه الظروف ، وبالنظر الى خطورة الوضع في المنطقة ، يجب أن نجد طلبنا الى مجلس الأمن ، باتخاذ اجراء عاجل وايجابي طبقا لما أوصت به اللجنة في الفقرة ٥ من تقريرها الوارد في الوثيقة (A/36/35) .

وفي التحليل الأخير ، فان اسرايل يجب أن تدرك أن سياساتها خطيرة ليس بالنسبة لها فحسب ، وانما بالنسبة للعالم أجمع في نفس الوقت . ان حاجتها للأمن تتطلب ، اليوم أكثر من أى وقت مضى ، حلا سياسيا لمشكلة الفلسطينيين . فعليها أن تنسحب من كل الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، وتعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير والسيادة .

السيد سوجا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : ان البحث واسع النطاق لقضية فلسطين في هذا المحفل الموقر وكذلك في اجتماعات الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن ، ليوضح أن الشرق الأوسط لا يزال من أخطر بؤر التوتر ، وانه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدولى . ونحن نعتقد ان السبب الكامن وراء استمرار مشكلة الشرق الأوسط هو القضية المعلقة والتي لم تحل لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير وفي اقامة دولته المستقلة .

ان انكار اسرائيل المستمر لهذه المبادئ الأساسية ذات الأهمية الرئيسية للسلم والأمن في هذه المنطقة الحيوية من كوكبنا ، والتي تنبع من ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولى ، والتي تم تأكيدها بواسطة عدد من المقررات الهامة للأمم المتحدة ، واستمرارها في هذا الانكار يوما بعد يوم ، انما يزيد من خطورة الموقف المتفجر فعلا في هذه المنطقة ، ويزيد من تعقيد المصير المأساوى لعدة أجيال من شعب فلسطين العربى . وفي ضوء التردى الحالى للموقف في الشرق الأوسط ، والذي أصبح خاضعا للمصالح الاستراتيجية للامبريالية الامريكية ، فان المحاولات التي لا أساس لها لاطهار اتفاقات كامب ديفيد على انها تسوية سلمية تزداد وضوحا . ان تلك الصفقات المعادية للعرب ، التي أبرمت دون اشتراك شعب فلسطين العربى ضد ارادته وارادة ممثله الشرعى الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، انما تهدف ببساطة الى الابقاء على نتائج أعمال اسرائيل العدوانية التوسعية ، والى تعزيز الوجود الحسكرى الامريكى في الشرق الأوسط ، في حين لا يزال الشعب العربى الفلسطينى بعيدا عن تحقيق هدفه الرئيسى ألا وهو استعادة وطنه . ان الصداوة والبغضاء واراقة الدماء تزداد تأججا بقوة جديدة ، وهذا ما أدت اليه اتفاقات كامب ديفيد ، والأحداث التي تلتها والدليل على هذا هو السياسة الحالية لاسرائيل ، التي تواصل تنفيذ مخططاتها التوسعية التي تقوم على ضم الأراضى .

وليس من قبيل المصادفة أن تكثف اسرائيل من غاراتها العدوانية على لبنان والتي اتخذت الآن نطاق حرب غير معلنة منذ أن أعلنت واشنطن ما يسمى بمفهوم الكفاح ضد الارهاب الدولى ، الذى عرفت به - في تعارض مع التاريخ - كفاح التحرير الوطنى . ان اسرائيل تفعل كل ما في وسعها

لسحق معارضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، وتمارس على هذا الشعب ضغطا نفسيا وأدبيا مستمرا . ان ضم القدس الشرقية ومحاولة تغيير الوضع القانوني لهذه المدينة قد أثار الادانة بل والشجب من جانب الغالبية الساحقة للمجتمع الدولي . ان انشاء وتوسيع مستوطنات ذات صبغة عسكرية في الأراضي الفلسطينية يستحق الادانة أيضا ، نظرا لانه في جوهره لا يعدو أن يكون انشاء رؤوس جسور جديدة للعدوان .

ان حكومة بلادى تؤيد المطالب المشروعة والقائمة على أساس سليم للشعب العربي الفلسطيني . ولقد تأكد مرة أخرى موقفنا المبدئي بشأن ايجاد حل لجوهر هذه المشكلة واقامة سلم عادل ودائم في هذه المنطقة ، أثناء الزيارة الرسمية للصدافة والتي قام بها السيد جوستاف كويساك ، رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا والأمين العام للحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا لجمهورية اليمن الديمقراطية ، وقد تمت هذه الزيارة بناء على دعوة الأمين العام للجنة المركزية للحزب اليمني الاشتراكي ورئيس المجلس الوطني الأعلى ورئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السيد على نصر محمد في أيلول / سبتمبر من هذا العام ، ولقد أعلن البيان المشترك ما يلي :

” بعد بحثنا للوضع في الشرق الأوسط أعرب الجانبان عن قلقهما العميق ازاء التطورات في المنطقة ، وهي مصدر تهديد خطير لقضية الأمن والسلم والاستقرار في جميع أنحاء العالم ، ودعيا الى الانسحاب الفوري والكامل لاسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . كما أعربا عن تأييدهما للمشاركة الكاملة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية في جميع المفاوضات على قدم المساواة . وكان من رأى الطرفين أن تسوية عادلة وشاملة لا يمكن أن تتحقق الا بممارسة شعب فلسطين العربي لحقوقه المشروعة ، بما فيها حقه في اقامة دولته المستقلة . كما أعربا أيضا عن قلقهما العميق ازاء تصعيد وتوسيع نطاق العدوان الاسرائيلي ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني ” .

ان الأساس الحقيقي لتسوية القضية الفلسطينية ، بل والموقف في الشرق الأوسط بصفة عامة ، قائم وموجود فعلا . ويمكن أن يوجد في المقترح المقدم من الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بعقد مؤتمر عالمي بشأن الشرق الأوسط . ولقد قدم هذا المقترح في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي وقد أيدناه بالكامل . واننا لمقتنعون بأن المقترح

الرامي الى عقد مثل هذا المؤتمر بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، انما يتيح منها بناءً لتحقيق تسوية شاملة وعادلة لمشكلة الشرق الأوسط ؛ بما فيها جانبها الأساسي ، وهي القضية الفلسطينية .
ومما يبعث على التشجيع ان المكانة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تزايد مستمر .
وفي هذا السياق ، نرحب - كحدث دولي وسياسي هام - بحقيقة أن الاتحاد السوفياتي كان أول من منح الوضع السياسي الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية .
وفي الختام ، أود أن أؤكد مرة أخرى لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ستواصل في المستقبل تدعيم وتعميق علاقات الصداقة بطريقة شاملة مع الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية . والاشترك مع سائر القوى التقدمية في العالم سواصل في المستقبل ونشاط تأييد الكفاح العادل من أجل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف .

السيد سكاوولسو (زامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان أى شخص يلتزم حقيقة بالسعي لايجاد حل عادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط ، لا يمكن أن يشك في أهمية البند الذى تناقشه الجمعية العامة الآن . فمنذ عدة سنوات ولاسيما منذ اعتماد القرار ٢٠ / ٣١ ، فان الجمعية العامة قد أوضحت مرارا وتكرارا أن مشكلة فلسطين هي لب الصراع في الشرق الأوسط . ففي القرار ٢٠ / ٣١ والقرارات اللاحقة بشأن فلسطين ركزت الجمعية العامة على أهمية الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وحثت مجلس الأمن على اتخاذ تدابير ايجابية بشأن مجموعة من التوصيات المدروسة والواقعية الصادرة عن اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ان توصيات اللجنة الخاصة اذا ما اعتمدها مجلس الأمن سوف تكون بمثابة خطوة هامة من جانب الأمم المتحدة ، على طريق السعي لايجاد حل عادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط . ان مثل هذا الحل قد استعصى حتى الآن على المجتمع الدولي بسبب واضح ، وهو أن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لم تعالج ولم يعترف بها جديا . ومن المسلم به بوجه عام أن من أهم عيوب قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) يتصل بهذا الجانب .

ان حلا شاملا وعادلا ودائما للصراع في الشرق الأوسط يعتبر ضرورة ملحة وعاجلة . ان أهمية استتباب السلم والأمن في الشرق الأوسط ، ليست في حاجة الى تأكيد ، وأن الطابع المتفجر للمنطقة معروف جيدا . فقد شهد الشرق الأوسط ثلاثة حروب كبيرة أسفرت عن خسائر لا تحصى في الأرواح والممتلكات . وكذلك فان التوترات في المنطقة مازالت على أشدها ، وأن المرارة التي تميز العلاقات بين اسرائيل وجيرانها العرب غالبا ما تؤدي الى قيام حوادث خطيرة أسفرت عن مزيد من الضحايا وتدمير للممتلكات .

ان الصراع في الشرق الأوسط ليس أمرا مستعصيا على الحل ، بل يمكن ويجب تسويته . واذا كان هذا الصراع قد استعصى على الحل حتى الآن ، فان ذلك يرجع دون شك الى رفض البعض التصدى للمشكلة الفلسطينية ، والاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ان مشكلة فلسطين لا يجب أن ينظر لها بعد ذلك في الاطار الضيق الذى يعتبر أنها لا تعدو أن تكون محنة لا جئين .

ان الشعب الفلسطيني كأي شعب آخر من حقه أن يقرر مصيره بنفسه ، ومثل أي شعب آخر من حقه أن يكون له وطنه . ان استمرار انكار هذه الحقوق عليه يعني الرفض التام لحل مشكلة الشرق الأوسط . انه يعني تشجيع استمرار الصراع في الشرق الأوسط ، ورفض احتمال السلام والهدوء في المنطقة .

ولذلك ، فان زامبيا تعتقد أن اسرائيل ومؤيديها يتعين عليهم أن يتخذوا موقفا أكثر واقعية ، ويتعين عليهم أن يتسموا بالمرورة والشجاعة لكي يغيروا سياساتهم الحالية المسؤولة عن الوضع الراهن في الشرق الأوسط . ويجب أن تظهر رغبتها في الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في اقامة وطن خاص به في فلسطين . وبالنسبة لأي جهد يسعى الى حل عادل ودائم في الشرق الأوسط ، ليس هناك ما هو أبعد عن الواقعية من ادعاء أن منظمة التحرير الفلسطينية لا وجود لها ، انها ليست موجودة فحسب بل انها تتمتع بتأييد الأغلبية من الشعب الفلسطيني في كل مكان يمكن أن يوجد فيه . ولم يكن من قبيل الحماس أن الجمعية العامة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية من بين آخرين اعترفوا بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وانها وحدها هي التي يمكن أن تمثل الشعب الفلسطيني في أية مفاوضات تهدف الى ايجاد تسوية حقيقية للنزاع في الشرق الأوسط ولمشكلة فلسطين .

ان عدوانية اسرائيل وعجرفتها وتعنتها لا تستطيع ولا يمكن أن تؤدي الى أي حل للنزاع في الشرق الأوسط ، أو أن تضمن سلمه وأمنه . ان أعمالها العدوانية المتكررة ضد لبنان ، وهجومها على المنشآت النووية العراقية ، واقامتها للمستوطنات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة ، هي كلها انتهاك صريح لمعايير القانون الدولي ولكل سلوك متحضر . ومن الملائم أن يدبها المجتمع الدولي وأن يعتبرها أعمالا غير واعية . ان التحالف الاستراتيجي الأخير بين الولايات المتحدة واسرائيل ، لا يمكن أن يشترى السلام والأمن لنظام تل أبيب ، طالما انه غير مستعد لاحترام سيادة القانون ، فيما يتعلق بموقفه ازاء جيرانه العرب .

وبساطة يجب على اسرائيل أن تعترف بالأسباب الأساسية لصراع الشرق الأوسط ، وهي بالتحديد انكارها للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، واستمرار احتلالها للأراضي العربية . ومن

الأشرف لأصدقاء اسرائيل أن ينفذوا عليها كي تسلم بالواقع ، لقد حان الوقت لكي تنصاع اسرائيل ومؤيديها الى حكم الغالبية الساحقة من المجتمع الدولي فيما يتعلق بقضية فلسطين بصفة خاصة ونزاع الشرق الأوسط بصفة عامة .

وأود في الختام أن أثنى على رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، لتفانيهم في هذه القضية العادلة للشعب الفلسطيني .

السيد محمد صالح قطيش (اليمن الديمقراطية) : نود أن نعرب عن شكرنا

وتقدیرنا للسيد ماسامبا ساري رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وكذلك السيد فكتور غوسي مقرر اللجنة والى كل عضو فيها ، على الجهود التي بذلوها في سبيل القيام بمهمتهم الشاقة ، كما نسجل تقديرا للسيد الدكتور فالدهايم على الجهود التي يبذلها سعيا لتحقيق مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

مرة أخرى تعكف الجمعية العامة على مناقشة القضية الفلسطينية التي تعتبر من أشد القضايا تعقيدا في هذا العصر ، والتي أسهمت في خلقها الأمم المتحدة عندما قسمت أرض فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، وأسست دولة اسرائيل الاستيطانية ، مضمرة بذلك الشرعية للاغتصاب الصهيوني على أجزاء من فلسطين ، وهي بذلك قد حققت حلما من أحلام الصهيونية وحليفاتها الامبريالية ، بتأسيس أكبر مشروع استعماري استيطاني في التاريخ المعاصر ، على الأرض الفلسطينية على حساب الشعب العربي الفلسطيني .

ان هذا المشروع الصهيوني لاقامة وطن قومي ليهود العالم قد بدأ اثناء فترة الانتداب حيث تواطأت سلطات الانتداب حينها مع الحركة الصهيونية عبر فتحها أبواب ارض فلسطين أمام قوافل الهجرة اليهودية من جميع بقاع العالم وعملت على تسليح المنظمات الارهابية الصهيونية وساعدتها في الاستيلاء على الاراضي وقيام المستوطنات وعملت على قمع الحركة الوطنية الفلسطينية .

ان الظروف التي رافقت فترة الانتداب وقرار تقسيم الارض الفلسطينية كانت موازية للقوى الامبريالية والصهيونية لفرض وتمير القرارات التي تخدم مصالحها حتى وان كانت على حساب شعوب اخرى . وهكذا كان ما ارادت عند اتخاذ قرار التقسيم للأرض الفلسطينية ، وقامت منذ ذلك الحين على مد اسرائيل بكل وسائل الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي . وقد شهدت الفترة التي تلت ذلك انعقاد معام شعوب القارات الثلاث في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية من السيطرة الاستعمارية وبالتالي تغيير الخارطة السياسية لصالح شعوب العالم وحققها في تقرير مصيرها وحريتها وسيادتها .

لقد ادركت الأمم المتحدة الخطأ الفادح الذي ارتكب في حق الشعب العربي الفلسطيني ، وحاولت تصحيح ذلك باتخاذ العديد من القرارات . ولم يسبق في التاريخ ان اعتمدت منظمة دولية قرارات بهذا العدد بشأن أى قضية كما فعلت الأمم المتحدة بالنسبة للقضية الفلسطينية ، وحق الشعب العربي الفلسطيني ، في العيش في وطنه في ظل الحرية والسيادة . ولقد ادانت الجمعية العامة عا ما اثر عام اغتصاب الكيان الصهيوني لأرض فلسطين وطرد الفلسطينيين من ارضهم وديارهم وممتلكاتهم بقوة السلاح . وقد كان رد اسرائيل هو الاستمرار في تحدى الشرعية الدولية ، والأمم المتحدة وقراراتها . لقد بلغ التعنت الاسرائيلي اقصى مداه ، فقد ضربت عرض الحائط بازدراء وعنجهية قرارات هذه الجمعية الموقرة ومجلس الأمن مؤكدة بذلك احتقارها للارادة الدولية ، وامعانها في انتهاك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وخرقها لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان امتهان اسرائيل للاجماع الدولي واستهانتها بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، وهي التي خلقت بواحد من تلك القرارات ، يجد تفسيره البسيط في التحالف العدواني بين الامبريالية العالمية والحركة الصهيونية العنصرية الاستيطانية المتجسدة في اسرائيل . فالتوقيع على معاهدة

التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل والذي تم بعد يوم من احتفال المجتمع الدولي بأسره بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني لم يكن غريباً علينا ، فقد مثلت اسرائيل في حقيقتها هدفاً استعماريًا غريباً الهدف منه القيام بدور الحراسة المتقدمة لمصالح الامبريالية في المنطقة العربية . وبما ان اسرائيل هي دور اكثر من كونها دولة ، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مدها بما تحتاج اليه من مختلف وأحدث انواع الاسلحة وأشدّها فتكاً بما في ذلك الاسلحة المحرمة دولياً لتنفذ سياسة اربابها العدوانية على الشعوب العربية ، وتجلّى ذلك مؤخرًا في عدوانها على المفاعل النووي العراقي ، وحرب الخمسة عشر يوماً التي شنتها على جنوب لبنان ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني خلال شهر تموز/يوليه الماضي ، وقصفها بالطيران لمنطقة الفاكحاني في مدينة بيروت والتي ذهب ضحيتها مئات الأشخاص المدنيين وآلاف الجرحى .

وعلى الجبهة السياسية فقد اخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها حماية العدوان الاسرائيلي بتسخيرها حق النقض أو التهديد به ، لتعطيل قرارات مجلس الأمن ، تلك القرارات التي يهدف منها الى حماية ميثاق الأمم المتحدة . وهنا يتضح انه لولا الدعم غير المحدود للكيان الصهيوني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لما كان له اليوم ان يقف بمثل هذه الخطرسة العدوانية . ان ثورة الشعب الفلسطيني البطل قد اشدت ساعدها وقوى عودها وحظيت باعتراف دولي واسع ، وقد اظهرت قرارات الأمم المتحدة بصورة جلية ذلك التأييد الكبير الذي يلقاه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي الوحيد ، والتي اصبحتمتعض بالعضوية الكاملة في جامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وحركة عدم الانحياز ، وتتمتع ايضاً بصفة مراقب في الأمم المتحدة . ان هذا التأييد قد تحقق بفضل التفاف الشعب الفلسطيني في الأراخي المحتلة وخارجها حول منظمة التحرير الفلسطينية . ولذا فقد كان الاجماع الدولي واضحاً في قراراته التي تؤكد على مبادئ الميثاق بعدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة وتأكيد حق الشعب الفلسطيني الثابت في العودة الى دياره وممتلكاته وفي تقرير مصيره وفي استقلاله الوطني وسيادته وايضاً مطالبة اسرائيل بالانسحاب الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس .

وقد تجسد الرد الاسرائيلي في رفضه الكامل لقرارات المجتمع الدولي بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ الذي أقر بالاجماع حول قضية القدس وعدم شرعية قرار الكنيست باغتصابها وضمها الى اسرائيل كعاصمة ابدية . ومع ذلك فقد استمرت اسرائيل دون رادع في تضيير معالم المدينة المقدسة وطمسها مطمئنة الى ان العتوية لن تطولها طالما حق النفس الامريكي الى جانبها .

أما ممارسات إسرائيل في الاراضي المحتلة فقد سجلت اقصى درجات العسف والاضطهاد ضد الشعب العربي الفلسطيني وقواه وهيئاته الوطنية والشعبية واستهدفت هذه الهجمة بشكل رئيسي المجالس البلدية والقروية بفرش افراعها من محتواها الوطني المستقل ، عبر ابعاد واقالة رؤساء المجالس واعضائها المنتخبين . كما لا ننسى هنا المحاولات الاسرائيلية المشابهة والتي تمت في اوقات سابقة ، مثل ابعاد رؤساء بلديتي حلحول والخليل وقاضي حلحول ، ومحاولة الاعتداء على حياة رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة . ان هذه الاجراءات القمعية والتضييقية تستهدف في الأساس وجود المؤسسات الوطنية وعلى رأسها البلديات ومجالسها المنتخبة ، تحت مبرر مواقفها الوطنية ورفضها الحازم بالمشاركة في تنفيذ مخطط الحكم الذاتي ومقاومته والسعى لاحباطه لالتزامها بالأهداف الوطنية العامة للشعب الفلسطيني ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني ، ورفضها القاطع لما يسمى " بالادارة الذاتية " . وفي الوقت نفسه عملت على الاستمرار في اعمال الاستيطان والاعلان عن مخططات تهويدية جديدة وتقديم تسهيلات مالية واغراءات اقتصادية ، بهدف مضاعفة عدد المستوطنين داخل المناطق المحتلة ، حيث اعلن عن المباشرة بائشاء مستوطنات جديدة ، والعمل على مضاعفة سكان المستوطنات في الضفة الغربية ، وكذلك تطبيق جميع القوانين التي اقترتها الحكومة الاسرائيلية والأوامر العسكرية التي تحظر على المواطنين الفلسطينيين تحت الاحتلال ، الادلاء بأي تصريح تشتم منه رائحة التعاطف والتأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتلك الخاصة باحكام القبض على الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدخل السافر في شؤون الحركة النقابية الصمالية .

وعلى المستوى الخارجي واصل الكيان الصهيوني مؤامراته الدنيئة بغية التصفية الجسدية لقادة الثورة الفلسطينية والتي ذهب ضحيتها في هذا العام عدد من الشهداء بينهم المناضل ماجد ابو شرارة مسؤول الاعلام الموحد لمنظمة التحرير الفلسطينية ونعيم خضر مدير مكتب المنظمة في بلجيكا . وفي الوقت نفسه فاننا نلمس اليوم السمي الحثيث واللهث وراء السراب الذي خلقتة اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المنفردة ، والتي رفضها الشعب العربي الفلسطيني والشعوب العربية والمجتمع الدولي ، كما عبر عنه في قرار الجمعية العامة رقم ٣٤ / ٦٥ ب .

لقد كان الهدف من اتفاقيات كامب ديفيد بدرجة رئيسية هو تصفية قضية الشعب الفلسطيني

وضرب تطلعاته في العودة والتحرر وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة على ترابه الوطني ، كما هدفت الى ترسيخ العدوان الاسرائيلي في فلسطين والأرض العربية المحتلة ، وتحويل هذه القضية الى قضية حكم ذاتي الى جانب بسط الهيمنة الامريكية على المنطقة عسكريا واقتصاديا وسياسيا ، عبر شق الصف العربي ، وتمهيدا لضرب حركة التحرر العربي في المنطقة ، وانا كانت اتفاقيات كامب ديفيد لم تحقق الآمال المعقودة عليها من قبل القوى الصهيونية والامبريالية وعملائهما بل ووقعت في مأزقها المميت ، فان اي محاولات لاحقة يجب ان تضع بعين الاعتبار ان للسلام في الشرق الأوسط طريقا واحدا لا غير وهو أوسع الطرق ايضا وأقصرها ، وهو حل قضية فلسطين الذي يتطلب التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني وضمان تحقيق هذه الحقوق ، وهي حقهم في العودة الى اراضيهم وممتلكاتهم ، وتقرير مصيرهم بمعزل عن أي تدخل خارجي ، وحقهم في السيادة والاستقلال الوطني وبناء دولتهم الفلسطينية المستقلة في فلسطين بقيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

ان من الطبيعي المطالبة بأن يكون العقاب في مستوى الجريمة ، بقصد الاحتفاظ بما هو الوجه لهذه المنظمة الدولية ومصداقيتها ، ولتحقيق مبدأ العدالة والحفاظ على الأمن والسلم في العالم كما نص عليه الميثاق . ان الرفض القاطع الذي تقابل به اسرائيل قرارات الأمم المتحدة وتماديها في سياساتها العدوانية على الشعوب العربية ، وممارساتها اللاانسانية في الأراضي المحتلة وانتهاكها لحقوق الانسان وخرقها لمبادئ ونصوص اتفاقيات جنيف وتصعيد ها للعدوان بممارسات التخجير والضم والاستيطان للأراضي التي احتلتها الى آخره من الجرائم ، ليتطلب الوقوف الجاد والمسؤول من قبل منظماتنا ، وان الاكتفاء بالادانة والشجب لم يعد يجدي لفرغ هيبة المنظمة واحترام مواثيقها . ان هذا التحدي السافر والمستمر للارادة الدولية من قبل الكيان الصهيوني ليشكل ظاهرة خطيرة على العدل والسلام العالمي ، الأمر الذي يجعلنا مطالبين بالمحافظة على هذه المنظمة ومبادئها واهدافها من أجل شعوب العالم وحريتها واستقلالها وازدهارها . ان الحد الأدنى من العقوبة هو تطبيق الفصل السابع من الميثاق على الكيان الصهيوني .

اننا نود ان نعبر عن قلقنا البالغ ازاء التطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط ، وندين بشدة معاهدة التعاون الاستراتيجي التي تم توقيعها الأسبوع الماضي بين الولايات المتحدة واسرائيل ، كما نستنكر المناورات العسكرية الامريكية الجارية اليوم في المنطقة العربية ، واعتزامها

اقامة مناورات بحرية وجوية مع اسرائيل ، وهي أمور تشكل برمتها وبوضوح تام تحديات مصيرية تمس مباشرة امن ومصالح شعوبنا العربية وأمن وسلام العالم أجمع .
ان جوهر أزمة الشرق الأوسط هو قضية الشعب العربي الفلسطيني والشرط الأساسي لاقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط هو انتهاء الاحتلال الاسرائيلي لجميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، وضمان الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه وممتلكاته ، وفي تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

السيد فونسيكا (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : أود ان ابدأ كلمتي بازجاء الشكر لسعادة السفير ماسما سارى ومن خلاله للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف للعمل القيم الذي انجزته في العام الماضي ، ولعرض تقريرها على هذه الجمعية . وأود ايضاً ان انتهز هذه الفرصة كي اشكر اللجنة على تلاميذ ندوة الأمم المتحدة الثالثة حول قضية فلسطين التي عقدت في كولومبو ، بسرى لانكا ، والتي ترد تفاصيلها في الصفحات من ٢٠ الى ٢٥ من التقرير .

لقد أصبح من المسلم به د ولينا على نطاق واسع أن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط ، وذلك على الرغم من أن أعمال الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لم يتقدم عما كان عليه عندما عرضت قضية فلسطين لأول مرة على الأمم المتحدة . وكما لاحظ مقرر اللجنة ، فإن حياة هذه المنظمة قد وازاها يأس الشعب الفلسطيني دون انقطاع .

ان التزام سرى لانكا الدويل بقضية الشعب الفلسطيني ، قد أكده من جديد رئيس سرى لانكا ج . ر . جاوارديني يوم ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام ، في رسالة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ؛ وجاء فيها :

” ان أى حل للصراع في الشرق الأوسط لن يكون عادلا أو دائما ما لم يضمن ممارسة

الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة ، وحق

تقرير المصير ، وانشاء دولة مستقلة في فلسطين ، ويشترط لذلك انسحاب اسرائيل من جميع

الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ” .

لقد عبر عمليا عن ايمان سرى لانكا الجازم بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ،

والتزام اسرائيل الواضح بأن تنسحب تماما من جميع الأراضي التي احتلتها بالقوة ، وذلك في عام

١٩٧٠ ، عندما أوقفت حكومة سرى لانكا علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل . وقد فعلنا ذلك

كاحتجاج مبدئي على سياسة اسرائيل ، وكتعبير عن التأييد لقضية الشعب الفلسطيني . كما أن

منظمة التحرير الفلسطينية ، التي اعترفنا بها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ،

لها مكتب في كولومبو منذ حزيران / يونيه ١٩٧٦ .

وانه لما يثلج صدورنا بصفة خاصة أن منظمة التحرير الفلسطينية تلقى الاعتراف من جانب

عدد متزايد من البلدان ، وأن هناك اتفاق شبه عالمي على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية

باعتبارها ممثل الشعب الفلسطيني ، وانه لا يمكن اجراء مفاوضات بشأن مصير الشعب الفلسطيني

دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية . ونحن نشيد بمنظمة التحرير الفلسطينية التي نجحت في

تخطي العقبات الهائلة في أن توحد شعبا مشردا جغرافيا وديموغرافيا ، وذلك في اطار التزام

مشترك بأهداف عزيزة ، وهي الحق في العودة الى أراضيهم ، وفي تقرير المصير ، وفي دولة مستقلة

في فلسطين .

وفي حين أن منطقة الشرق الأوسط بأسرها كانت بؤرة توتر وعدم استقرار نتيجة لاحتلال إسرائيل للأراضي العربية والسياسات التي تتبعها حكومة إسرائيل في تلك الأراضي ، إلا أن الوطأة العظمى من تشريد ومعاناة وقعت أساسا على الشعب الفلسطيني . ان سياسة إسرائيل المهيمنة كانت تحويل ٤ ملايين من الفلسطينيين الى لاجئين دائمين ، والتحرك نحو ضم جميع الأراضي المحتلة . وليس هناك من مأرب آخر لإسرائيل في انتهاجها تلك السياسات المنسقة جيدا ، التي تنتهك بها اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، سوى أحداث تغييرات جذرية في التكوين الديموغرافي للأراضي المحتلة عن طريق انشاء مستعمرات استيطانية ومصادرة الممتلكات ، وطرد الأهالي ، وما وصف بأنه " الخنق الزراعي " للشعب الفلسطيني عن طريق الحد من الموارد المائية الشحيحة وحرمانهم منها . ان السيد فاروق قدومي ، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ، أعلن بالأمس أن نحو ٢٠ في المائة من إجمالي مساحة فلسطين أصبحت تغطيتها مستوطنات غير شرعية أنشأتها إسرائيل . وان القوانين القاسية الخاصة باستخدام المياه ، والقيود على الكهرباء وغير ذلك من القيود التي فرضت على الأراضي المحتلة كان من نتيجتها تقريب احتمالات نزع ملكيات أراضي أخرى لم تفتصب بعد وضمها آخر الأمر . ان انشاء حكومة إسرائيل لما يسمى " بالسلطة المدنية " " لإدارة " ١٢ مليون من السكان في الضفة الغربية وغزة هي وسيلة إسرائيل الحالية لاضفاء الصيغة المؤسسية على هذا الضم .

ان اغتصاب الأراضي والمياه هو جانب من جوانب سياسات إسرائيل في الأراضي المحتلة . وكعضو في لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس الحقوق الانسانية لسكان الأراضي المحتلة ، فاني شخصيا على علم بالانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان التي ينفذها أن تتحمل إسرائيل مسؤوليتها . وهذه التدابير القاسية تستهدف احباط الروح المعنوية للشعب الفلسطيني ، وقمع جميع أشكال التعبير السياسي ضد الاحتلال دون رحمة . وليس هناك افتقار الى خدات لاعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . واذ كان هناك قصور في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة من أجل ايجاد تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين ، فانه مما يعزينا بعض الشيء انه على الرغم من كل هذا ، فان جهود إسرائيل لاضعاع الشعب الفلسطيني لم تحقق أى نجاح .

اننا ، كالأغلبية الساحقة من الدول الممثلة في هذه المنظمة ، قد أيدنا القرارات التي لا حصر لها والتي اعتمدت في هذه الجمعية . وقد شاركنا كل عام في التعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني . ونحن لا نتوهم أن قضية فلسطين ستحل عن طريق قرارات هذه الجمعية . بل نعتبر أن الفرض منها هو طمأنة الشعب الفلسطيني بشأن عدالة قضيته . كما انها ، في الوقت نفسه ، موجهة الى حكومة عنيدة في اسرائيل ، كانت اجابتها حتى الآن تتراوح ما بين التحدى وعدم الاكتراث . ولكن اسرائيل المتحدية ينبغي عليها أن تعرف أن الوقت ليس في صالحها ، بل أن منظمة وشعبا اعتبرتهما اسرائيل نفسها غير شرعيين وارهابيين لم يعودا يعتبران هكذا ، وان شعب فلسطين نفسه لا يمكن أن يحرم الى الأبد من تقرير مصيره .

السيد شيرمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : اليوم ونحن نتناول قضية تاريخها بدأ مع تاريخ الأمم المتحدة نفسها ، ترغب حكومة بلدى في أن تؤكد من جديد على استمرار اهتمامها بمصير ١٦٦ مليون لاجئ فلسطيني سجلتهم وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في كل من الأردن ، وسوريا ، ولبنان والأراضي التي تحتلها اسرائيل ، وصفة خاصة حوالي ٦٥٠ لاجئ فلسطيني يعيشون في معسكرات وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين .

وان وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين عمرها جيل . ومنذ عام ١٩٤٨ ، اسهمت حكومة بلدى بحوالي بليون دولار في أعمال الاغاثة ، أى حوالي نصف اجمالي نفقات الوكالة . كما أعدت الولايات المتحدة ٦٢ مليون دولار هذا العام . وفي عام ١٩٨٢ ، وحتى تتم الموافقة النهائية من جانب الكونغرس في الولايات المتحدة ، نأمل مرة أخرى في أن نزيد من مساهماتنا الطوعية لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين . ولكننا لا نعتبر معسكرات وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أكثر من حل مؤقت لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين . وبالما بقي مستقبلهم دون حل ، فلهم الحق ، على الأقل ، في الجهود الخالصة والمساعدات المحددة التي يقدمها المجتمع الدولي لتلبية احتياجاتهم الأساسية في الرعاية الصحية والتعليم ومستويات معيشة ملائمة .

اليوم نحن نتناول ، كما قلت ، قضية تاريخها بدأ مع تاريخ الأمم المتحدة نفسها . ويبدو أن الأمم المتحدة مهتمة باستمرار بمسألة فلسطين . وبصورة أو بأخرى فان هذا البند يعرض على كل لجنة من لجان هذه الجمعية أكثر من مرة ، وهو يسيطر على جدول أعمال مجلس الأمن ، وهو موضع اهتمام وحدة خاصة في الأمانة العامة . وقد أثرت هذه القضية في أعمال الوكالات المتخصصة ، بل وكثيرا ما شوهدت هذه الأعمال .

وبالرغم من الاهتمام الذي تلقاه فان مسألة فلسطين ، والتي يطلق عليها من قبيل الاجاز النزاع العربي الاسرائيلي ، مازالت بعيدة كل البعد عن الحل . صحيح ان القضايا التي تنطوى عليها معقدة ، والمشاعر ملتهبة ولكن لا يمكن ألا نضع اللوم على الأمم المتحدة . لأنه وللأسف فان العديد من أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي ، أدت الى زيادة خطورة التوترات العربية الاسرائيلية بدلا من التخفيف منها .

وتود الولايات المتحدة الامريكية تجنب الجدال العقيم والمبادلات الكلامية المبررة التي لا يمكن الا أن تؤدي الى تعقيد البحث عن السلام العربي الاسرائيلي . ونعتقد أن العداة الطويلة بين العرب والاسرائيليين هو قانون ثابت تاريخيا : ويتوفر الشجاعة والرؤيا والمثابرة يمكن احراز تقدم كبير . وقد ثبتت هذه العقيدة في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ حينما قام أنور السادات ومناحيم بيغين ، قادتا أمتين تميزت العلاقات بينهما لمدة ثلاثين سنة بعداة مستحکم ، بالتوقيع على معاهدة سلام . وحكومة بلدي مقتنعة بأن هذه المعاهدة هي أول خطوة في عملية يمكن أن تتوج بتسوية عادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي .

ونحن نفخر بالجهود السابقة التي نهضت بها الحكومات الامريكية من أجل حل النزاع المأساوي . ونحن نعتزم ان نواصل هذه الجهود . ويجب أن تنصرف جميع جهودنا ، بما في ذلك الملاحظات التي أبديتها اليوم ، الى محاولة التوفيق بين المواقف التفاوضية ، وليس الى تصعيبها أو مجرد الفصل بين الأعداء .

لقد قال عدد من المتحدثين في هذه المناقشة وكذلك في تقرير اللجنة المعنية بحقوق الفلسطينيين ان المشكلة الفلسطينية تشكل " جوهر " أو " المكون الأساسي " لمشكلة الشرق الأوسط . ولذلك وبطريقة تشبه الطقوس تثار مسألة فلسطين في هذه القاعات .

ولكن دون أن أحاول الاقلال من خطورة المأساة الفلسطينية فان وفد بلادى يهود ، مع ذلك ، أن يوضح أن الشرق الأوسط لسوء الحظ تسوده مشكلات خطيرة كثير منها ليس له علاقة بالمشكلة الفلسطينية . هل لقضية فلسطين أية علاقة بالنزاع الذى لم يحل بين ايران والعراق ؟ هل حقوق الفلسطينيين هي جوهر النزاع بين ليبيا والسودان أو بين سوريا والعراق ؟ بيد وأن الاجابة على هذه الأسئلة بسيطة وواضحة .

وفي الواقع حتى فيما يتعلق بالنزاع العربى الاسرائيلى نفسه - والذى يضم في الواقع سلسلة من المنازعات - لا يوجد توافق آراء بشأن جوهر النزاع ، وتعتقد بعض الدول العربية بقوة أن جوهر النزاع هو الفشل في ايجاد حل لمشكلة فلسطين واستعادة الحقوق المشروعة للفلسطينيين . ومن ناحية أخرى من رأى اسراييل بنفس القوة أن جوهر النزاع هو عدم قبول معظم الدول العربية شرعية وجود اسراييل . وبين هذه النقاط الشرعية المتصارعة تجد حكومة بلادى أنه من الصعب عليها ان تختار بينها . وبالتأكيد فاننا جميعا في هذه القاعة نستطيع الموافقة على أن أى تسوية عادلة ودائمة للنزاع العربى الاسرائيلى يجب أن تنص على الحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى . وجميعنا في هذه القاعة يجب أن نتكمن من الاتفاق على أن أى حل عادل ودائم للنزاع العربى الاسرائيلى يجب أن ينص على الاعتراف باسراييل من جانب كل جيرانها العرب . لماذا أذن لا نترك المهمة الشاقة لتحديد الجوهر للفلاسفة ونركز قدراتنا وطاقاتنا المحدودة على حل المشكلة المحددة العملية التي تعوق التسوية الآن . لماذا نسعى أذن الى وضع صيغة لتعريف النزاع العربى الاسرائيلى الذى يمكن أن يعتبره كل طرف ضارا بمصالحه المشروعة ، ويمكن أن يشكل عقبة أخرى أمام ايجاد تسوية .

وفي ضوء حقيقة أن اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية هي المفاوضات الناجحة السلمية الوحيدة في تاريخ النزاع العربى الاسرائيلى ، تؤمن حكومة بلادى بانها تستحق كل التأييد من هذه الهيئة . ومن دواعي أسفنا الكبير ، مع ذلك ، ان تقرير اللجنة المعنية بالحقوق الفلسطينية يشكك في سلامة اتفاقيات كامب ديفيد . وقد هاجم عدد من المتحدثين في هذه المناقشة هذه الاتفاقيات على أساس انها لا تأخذ في الاعتبار الحقوق الفلسطينية . وفي الواقع لا يمكن أن يكون هنالك شيء أبعد من هذا عن الحقيقة . ان اطار كامب ديفيد للسلام في الشرق الأوسط

يؤيد على وجه التحديد " الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة " . كما تنص اتفاقات كامب ديفيد على العديد من الاجراءات التي بمقتضاها يشارك الفلسطينيون في تحديد مصيرهم . ومن ثم ، ومعيد كل البعد عن تجاهل حقوق الفلسطينيين ، فان اتفاقيات كامب ديفيد هي الضمان الاكيد لاحترام هذه الحقوق . وفي الواقع أن كامب ديفيد هي صيغة ملائمة لمشاركة الفلسطينيين في تخطيط مستقبلهم وهي لا تسعى الى فرض الحل على الفلسطينيين ولكنها تنص على اتاحة الفرصة للاطراف المعنية مباشرة لكي تتفاوض بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة .

ولكن اتفاقيات كامب ديفيد لا تهتم فقط بحقوق الفلسطينيين فهي تعترف أيضا بحقوق الاسرائيليين . ان قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) تم التأكيد عليهما في اطار كامب ديفيد . ويدعو هذان القراران الى ايجاد تسوية عن طريق التفاوض يرتبط فيها انسحاب اسرايل من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ بالاعتراف بحق كل دولة في المنطقة في أن " تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها متحررة من أى تهديدات أو اجراءات قوة " . (قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) هذه الصيغة للتسوية هي الأساس الدولي المتفق عليه للسلام في الشرق الأوسط ، ونحن نعارض أية جهود لتخريبها . ان أية دعوة من أجل الحقوق الفلسطينية لا تؤكد أيضا احتياجات اسرايل المشروعة لكي تعترف بها جاراتها العربيات بعد تراجمها عن المبادئ المنصفة الواردة في قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ان حكومة بلدى تأسف لأنشطة الوحدة الخاصة بحقوق الفلسطينيين واللجنة المعنية بحقوق الفلسطينيين . وبالرغم من اسمائها فان هذه الأجهزة لا تعمل على دفع حقوق الفلسطينيين قدما الى الأمام بأية طريقة ومهمتها الوحيدة هي تشجيع الطموحات السياسية للمجموعات المختلفة التي تشكل منظمة التحرير الفلسطينية . وان تسمحان لنفسيهما بأن يكونا أداة في أيدي منظمة التحرير الفلسطينية فان الوحدة الخاصة واللجنة المعنية بالحقوق الفلسطينية لا يخدمان قضية الشعب الفلسطيني بل يحملان على تعويق التقدم الذى تم احرازه نحو ايجاد تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط .

وتدرك حكومة بلدي الدور الهام الذي تلعبه كل من الوحدة الخاصة واللجنة المعنية بالحقوق الفلسطينية ، وللاعراب عن عدم موافقته على كلا الجهازين فان الكونغرس في الولايات المتحدة لدى اقرار مرسوم العلاقات الخارجية لعام ١٩٧٨ أعلن ما يلي :

" (١) ان استمرار اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وانشاء وحدة خاصة بالحقوق الفلسطينية هي تبيد في انفاق موارد الأمم المتحدة المحدودة في وقت تعاني فيه الأمم المتحدة مصاعب مالية جممة ، وحيث نجد الأمم المتحدة تخضع لحساب دقيق من الأعضاء المساهمين فيها ؛

" (٢) ان عمل اللجنة بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا تسهم في عملية صنع السلام الجارية حالياً في الشرق الأوسط " .

وفي بداية هذا العام فان مجلسي الكونغرس عندما وافقا على قانون اقرار الميزانية للسنتين الماليتين ١٩٨٢ و ١٩٨٣ وافقا مرة أخرى كما يعلان منذ ١٩٧٨ على أن الولايات المتحدة يمكنها أن تحجب أى مساهمة في الأمم المتحدة لتأييد أعمال اللجنة أو الوحدة الخاصة . ان هذه الخطوة غير المادية لحجب جزء قليل من المساهمة المقدمة من الولايات المتحدة لا يؤخذ بصورة سطحية . وتترك حكومة بلادي كما قال مقدم هذا القانون ان

" الأمم المتحدة ستجد من الصعب عليها أن تعمل ، اذا حجب أعضاؤها مختارين

الاعتمادات للاعراب عن عدم رضائهم عن بنود معينة في الميزانية " .

ومع ذلك وكما قيل في الكونغرس في الولايات المتحدة

" اننا نتخذ هذه الخطوة للاعراب عن انزعاجنا العميق من أن منظمة التحرير

الفلسطينية ، والتي تتعارض أهدافها مع أهداف المجتمع الدولي قبلت كعضوله مكانته فسي

هذا المجتمع . ونشعر بالانزعاج لأن الأمم المتحدة قد أضفت الشرعية على منظمة تكسر

جهودها لتدمير أحد أعضاء الأمم المتحدة " .

وطالما تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية مبدأ تدوير دولة عضو في هذه الهيئة ، فان حكومتي

لا تعتقد أن لهذه المنظمة أى دور تلعبه في المداولات التي تهدف الى حل النزاع العربي الاسرائيلي .

ان حل النزاع العربي الاسرائيلي يتطلب التأكيد على الحقوق العربية والاسرائيلية على حد سواء .

ولسوء الحظ فان منظمة التحرير الفلسطينية تصر على انكار أن دولة اسرائيل تتمتع بأى حق أيا كان

وحتى الحق الأساسي في البقاء . ولا نعتقد ان زيادة المكانة الدولية لمثل هذه المنظمة يخدم قضية

المصالحة العربية الاسرائيلية .

ان الولايات المتحدة تؤيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وتعتبر اتفاقات كامب ديفيد

الوسيلة الواقعية الوحيدة لتحقيق هذه الحقوق في الضفة الغربية وغزة . ومن رأينا أيضا ، مع ذلك ،

أن الموافقة على تقرير اللجنة بشأن الحقوق الفلسطينية من قبل هذه الهيئة ، وعلى التوصيات التي

تتعارض مباشرة مع جوهر كامب ديفيد لن تعمل على تحقيق حقوق الفلسطينيين .

ان مثل هذه الاجراءات لن تؤدى الا الى تقوية سمعة الأمم المتحدة ومكانتها الأدبية .

ان الأمم المتحدة أرفع من أن تكون سلاحا في جعبة طرف سياسي واحد ، ويجب ألا تنحاز مع القوى

التي تعمل ضد ايجاد تسوية نهائية بين اسرائيل وجاراتها من الدول العربية ، برفض الاطار الوحيد القائم الوارد في اتفاقات كامب ديفيد ، من أجل ايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها . وبدلا من مواصلة تكرار أخطاء الماضي من الحيوى ألا تستغل الأمم المتحدة لأغراض متميزة ، وأن تعمل على المحافظة على مبادئ التوازن والانساف التي انشئت على أساسها . ولهذا السبب ولأسباب الأخرى التي ذكرتها فان الولايات المتحدة تعارض بشدة أى جهود تهدف الى الابتعاد عن اتفاقات كامب ديفيد وقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان مراقب منظمة التحرير الفلسطينية طلب أن يُسمح له بالرد على بيان أحد المتكلمين في المناقشة العامة ، وأعتزم اعطاه الكلمة على أساس قرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، وبصفة خاصة على أساس القاعدة التي اتخذها الرئيس في الدورة الحادية والثلاثين ، والسوابق المتخذة في حالات مشابهة خلال الدورات اللاحقة للجمعية العامة .

أدعو مراقب منظمة التحرير الفلسطينية لتناول الكلمة .

السيد عبدالرحمان (منظمة التحرير الفلسطينية) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى فان مندوب الولايات المتحدة الأمريكية يثبت أن سياسات حكومته متخلفة تاريخيا . هذه الخطة وهذه السياسات هي سبب النزاع الذي نعاني منه في الشرق الأوسط .

ان الولايات المتحدة تزعم أنها دفعت بليون دولار لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين دون أن تشير الى حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المسؤول الأول عن مأساة الشعب الفلسطيني ، لأنه في ١٩٤٧ حينما ارتكبت حكومة الولايات المتحدة أحد أعمال العدوان التي لاتنسئ ضد سلامة أراضي فلسطين ، وذلك بالضغط على هذه الجمعية العامة وابتزاز الدول الأعضاء في ذلك الوقت لاجبارهم على قبول قرار التقسيم ، كانت بذلك ترتكب جريمة ضد الشعب الفلسطيني . ونتيجة لهذا ، وبسبب قرار التقسيم طرد الفلسطينيون من ديارهم وجردوا من ممتلكاتهم التي ، أعطيت للمهاجرين اليهود تحت علم الصهيونية ، وهم مهاجرون جمعوا من كل أنحاء العالم بما في ذلك الولايات المتحدة ، لكي يستوطنوا أرض فلسطين . وفي الواقع قامت الولايات المتحدة بتصدير المجرمين مثل " ميركاهاني " وغيره ممن ارتكبوا الجرائم ضد الشعب الفلسطيني .

ان الولايات المتحدة الأمريكية التي تشكو من أنها دفعت بليون دولار للفلسطينيين أعطت لاسرائيل ٣٥ بليون دولار في الأربعة والثلاثين عامًا الماضية، ٣٥ بليون دولار في صورة أسلحة، منها طائرات ف - ١٥، ك - ١٦ ودبابات لا تستخدم للسياحة أو فلاحه أراضي فلسطين، بل لاحتراق الأراضي كما حدث في جنوب لبنان والأراضي المحتلة.

وأؤكد لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أن منظمة التحرير الفلسطينية أكثر شعبية بين الفلسطينيين من حكومة الولايات المتحدة، التي انتخبها ٢٠ في المائة من الشعب الأمريكي، في حين أن منظمة التحرير الفلسطينية تلقى التأييد، حتى تحت تهديد مدافع الاحتلال الاسرائيلي من ٨٦ في المائة من الشعب الفلسطيني. وبالرغم من حقيقة أن سياسة اسرائيل الازهابية داخل الأراضي المحتلة تعتبر أن الارتباط بمنظمة التحرير الفلسطينية جريمة يعاقب عليها بالسجن ثلاث سنوات، أو دفع غرامة مقدارها ١٠ آلاف جنيه، فان أعضاء المجالس البلدية والحمد في ١٩٧٦ الذين أيدوا برنامج منظمة التحرير الفلسطينية حصلوا على ٨٦ في المائة من الأصوات، في حين أن حكومة ريفان لم تحصل على أكثر من ٢٠ في المائة من اجمالي الناخبين في الولايات المتحدة.

لذلك فهو لا يستطيع أن يتحدث عن يعطي الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو أن يتحدث باسم الشعب الفلسطيني الذي يستطيع وحده أن يعطي الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وسواء شاء أم لم يشأ، فنحن الذين سنقرر مستقبل الشرق الأوسط وليست الولايات المتحدة. ان الولايات المتحدة يمكنها أن تلعب دورا نشطا فقط، اذا تصرفت بطريقة تنطوي على المسؤولية، والا فانها لن تستطيع أن تلعب أي دور في الشرق الأوسط. ونحن في العالم العربي الذين سنحدد مستقبل منطقتنا وليست الولايات المتحدة.

بذلك أنصح ممثل الولايات المتحدة، بالرغم من أنه يمثل دولة عظمى، وأنا أمثل شعبا مكافحا، أنه في التحليل النهائي ينبغي أن يعي دورس فييت نام ونيكاراغوا وايران، ويجب أن يقدم النصيح لحكومته لكي تعمل في اتجاه التاريخ، لا أن تتخلف عنه. ان هذه الغطرسة من جانب الولايات المتحدة، وتورطها في سياسة خارجية عسكرية في الجزء الخاين بنا في العالم، لا يمكن أن يؤدي الى السلام، بل سيؤدي الى مزيد من اراقة الدماء والخراب في الجزء الذي نعيش فيه من العالم. اننا لا نريد أن نكون طرفا في الحرب الباردة التي تشنها الولايات المتحدة، ولا نقبل عطية الاستقطاب التي تريد الولايات المتحدة أن تفرضها في منطقتنا، ولا نقبل

أن نكون قاعدة للولايات المتحدة في العالم العربي . لقد قاتلنا بقوة ، وسنواصل الكفاح من أجل استقلالنا ، وهو ليس للبيع أو الرهن . وبالرغم من الامكانيات التي تحوزها الولايات المتحدة من أسلحة وغيرها تؤكد لممثل الولايات المتحدة اننا سنواصل العمل مع اخوتنا العرب ، لفضح حقيقة نوايا الولايات المتحدة وهي مساعدة أذاتها في المنطقة ألا وهي اسرائيل .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠